



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم التجارية



## الموضوع

تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام  
قائمة التدفقات النقدية  
دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة-العلمة-سطيف  
E.N.A.M.C

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

### تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

رانية غضاب

إعداد الطالب:

هشام حليم

رقم التسجيل:	...../2018
تاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية: 2017-2018

قسم العلوم التجارية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله الذين لم يدخرا جهدا في توفير

الظروف المساعدة لرؤيتي في أسمى المراتب

وإلى كل القلوب التي كانت تفرح لفرحي، وتأسى لما يصيبني

إلى من كانوا سندا ودعما لي في هذه الحياة إخوتي الأعزاء

إلى كل أصدقائي في مسيرتي الدراسية

إلى كل باحث وطالب علم أهدي ثمرة جهدي

إلى كل من ثابر في سبيل العلم وجعله نور يستضاء به

وإلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل

إلى كل عمال المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة-سطيف

وخاصة عمال مديرية المالية والمحاسبة في قسم الكهرباء

وتحية شكر إلى كل من أحبهم وأحبوني

والى بلد العزة والكرامة الجزائر الحبيبة

وشكرا

# الشكر والتقدير

قال تعالى: «اذكروني أذكركم واشكروا لي ولا

تكفرون...»

أتوجه بالحمد والشكر للمولى عز وجل على نعمه الظاهرة والباطنة فأقول

"الحمد لك ربي كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك" على توفيقى في إتمام المذكرة

أتوجه بالشكر لأساتذتى ومشرفتى "غضاب رانية" على كل توجيهاتها المستمرة ونصائحها القيمة

والى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة ومناقشة هذه المذكرة

إلى كل من ساندنى في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد

إلى عمال المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة-سطيف

على مساعدتهم لي بكافة المعلومات والوثائق اللازمة في الدراسة،

عسى أن يوفقتنا الله في رد ولو القليل من الجميل الذي قدموه لنا.

## ملخص

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة كيفية متساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك لاعتبارها قائمة تعد على الأساس النقدي، وتهتم بتقديم معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية للمؤسسة الاقتصادية.

ولتحقيق ذلك قمنا في الجانب النظري بدراسة كل من الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي وقائمة التدفقات النقدية كل على حدى وبشكل مفصل، حيث تمكنا من معرفة كيفية اعداد و تحليل قائمة التدفقات النقدية ومعرفة أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

أما في الجانب التطبيقي فقمنا بدراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة-العلمة-سطيف، حيث قمنا بتحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية لمعرفة تطور النقدية عبر الزمن، ثم قمنا بحساب مؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وتحليلها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وفي الأخير قمنا بحساب مقاييس السيولة والربحية القائمة على أساس الاستحقاق ومقارنتها مع مقاييس السيولة والربحية القائمة على الأساس النقدي.

استنادا للنتائج المتوصل إليها وجدنا بأن المؤسسة حققت نتائج موجبة خلال الفترة المدروسة، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها وقدرتها على تسهيل أموالها لمواجهة التزاماتها وسداد ديونها في الأجل الطويل والقصير.

### الكلمات المفتاحية:

الوظيفة المالية، التحليل المالي، التدفقات النقدية

## **Résumé**

Dans cette étude, nous avons essayé de savoir comment le tableau des flux de trésorerie peut être utilisé pour analyser la situation financière d'une institution économique sous la forme d'une liste monétaire et pour fournir des informations sur les variations historiques de la trésorerie de l'institution économique.

Pour ce faire, nous avons étudié individuellement et en détail la fonction financière de l'établissement économique, l'analyse financière et le tableau des flux de trésorerie. Nous avons pu savoir préparer et analyser le tableau des flux de trésorerie et connaître l'importance de la fonction financière dans l'institution économique.

Sur le plan pratique, nous avons examiné le cas de l'Institution nationale de mesure et de contrôle – EL Eulma–Sétif. Nous avons analysé les soldes de l'état des flux de trésorerie pour voir l'évolution de l'encaisse au fil du temps. Nous avons ensuite calculé les indicateurs dérivés du tableau des flux de trésorerie et les avons analysés pour déterminer la situation financière de l'établissement économique. Baser les mesures de liquidité et de rentabilité et les comparer avec les normes de trésorerie et de rentabilité basées sur la comptabilité de caisse.

Sur la base des résultats obtenus, nous avons constaté que l'institution a obtenu des résultats positifs au cours de la période étudiée. Cela indique l'efficacité de l'institution à exploiter ses ressources et sa capacité à liquider ses fonds pour faire face à ses obligations et rembourser ses dettes à court et à long terme.

### **Mots clés :**

Fonction financière, analyse financière, flux de trésorerie

## **Abstract**

In this study, we tried to know how the cash flow statement can be used to analyze the financial position of an economic institution as a list based on monetary basis and to provide information on the historical changes in the cash of the economic institution.

In order to achieve this, we studied the financial function of the economic institution, financial analysis and the cash flow statement individually and in detail. We were able to know how to prepare and analyze the cash flow statement and to know the importance of financial function in the economic institution.

On the practical side, we examined the case of the National Institution of Measurement and Control – EL Eulma–Sétif. We analyzed the balances of the cash flow statement to see the evolution of cash over time. We then calculated the indicators derived from the cash flow statement and analyzed them to determine the financial position of the economic institution. Based liquidity and profitability measures and compare them with cash and profitability standards based on cash basis.

Based on the results obtained, we found that the institution achieved positive results during the period studied. This indicates the efficiency of the institution in exploiting its resources and its ability to liquidate its funds to meet its obligations and repay its debts in the long and short term.

### **key words:**

Financial Function, Financial Analysis, Cash Flow

## الفصل الاول

عرض عام حول الوظيفة المالية والتحليل المالي في

المؤسسة الاقتصادية



## تمهيد:

إن الهدف من هذا الفصل هو إلقاء نظرة شاملة تمهيدية تساعدنا على فهم الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية وطبيعة التحليل المالي، من أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للوظيفة المالية حيث تطرقنا فيه الى مفهوم الوظيفة المالية واهميتها وأهدافها وخصائصها ومكانتها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية وعلاقتها مع الوظائف الأخرى، أما المبحث الثاني فتناول مدخل الى التحليل المالي حيث تطرقنا في المطلب الأول الى مفهومه واهميته وأهدافه وفي المطلب الثاني ذكرنا مقومات ومعايير التحليل المالي والجهات المستفيدة منه، وفي المطلب الثالث تطرقنا الى مجالات ونتائج التحليل المالي، أما المبحث الثالث تضمن أدوات التحليل المالي.

## المبحث الأول: الإطار النظري للوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من الوظائف الهامة في المنشأة حيث لا يمكن ان نمارس أي نشاط من أنشطة المنشأة دون توفر الأموال اللازمة لذلك.

### المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية وأهميتها ومكانتها في الهيكل التنظيمي

#### أولاً: مفهوم الوظيفة المالية

تعد الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي في المؤسسة. إذ أنه لا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من وظائف المشروع دون توفر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الإنفاق المتنوعة<sup>1</sup>.

ويمكن تعريف الوظيفة المالية على أنها مجموع المهام والأنشطة التي تضطلع بها مصالح وأقسام مختصة بهدف إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها<sup>2</sup>.

كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع خطط للتمويل والحصول على موارد مالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسيرين، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له<sup>3</sup>.

#### ثانياً: أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة:

الوظيفة المالية هي تلك الإدارة التي تهتم بتنظيم حركة الأموال أي التدفقات النقدية الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية التي عليه في الوقت المناسب من أجل عدم تعرض المشروع إلى عسر مالي، فالوظيفة المالية تحتوي على مجموعة من الوظائف المتعلقة بكل من التمويل ومتابعة المؤسسة بكل أنواعها (التحليلية والعامة)<sup>4</sup>، فالنشاط الأساسي للوظيفة المالية في أي مشروع إنتاجي أو خدمي هي إدارة

<sup>1</sup> زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 06.

<sup>2</sup> حياة نجار، التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، محاضرة غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015-2016، ص 06.

<sup>3</sup> إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 25.

<sup>4</sup> دردوري لحسن، التشخيص المالي، محاضرة غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 05.

المال، فأى منها لا يستطيع أن يبدأ أو يعمل دون توفير الأموال اللازمة بالتكلفة الملائمة من مصادرها المختلفة، وأي منها لا يحتاج الى الموازنة بين المخاطر والعائد في اختيار استثماراته ، وأي منها لا يحتاج إلى موازنة تدفقاته مع نفقاته والمحافظة على مركز سيولة ملائم ، كل هذه الأنشطة من اختصاص الوظيفة المالية<sup>1</sup>

ويمكن ابراز أهمية الوظيفة المالية في النقاط الآتية<sup>2</sup>:

1. ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة، خاصة بالقروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل ومتوسط الأجل وطويلة الأجل؛
2. وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية؛
3. مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي؛
4. دفع النفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي؛
5. دفع النفقات والمصاريف وتلقي المستحقات والحقوق عن جميع الأنشطة؛
6. مساعدة المديرين في الإدارة العليا على وضع الخطط طويلة الأجل وبناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط وخاصة فيما يتعلق بحياسة الأصول ثابتة ووضع سياسة توزيع الارباح والسياسة المالية.

### ثالثا: مكانة الوظيفة المالية في الهيكل التنظيمي

يختلف مكان الوظيفة المالية في الهيكل التنظيمي من مشروع لآخر، إلا أنه عموما تشكل الوظيفة المالية في جميع المنشآت عاملا مهما بغض النظر عن حجمها وطبيعتها وعادة ما يكون رئيس الجهاز المالي أحد أعضاء المستوى الإداري الأول، أما تفاصيل الوظيفة المالية فتناولت تفاوتنا بيننا تعتمد على حسب حجم المنشأة وعلى حسب طبيعة عملها<sup>3</sup>

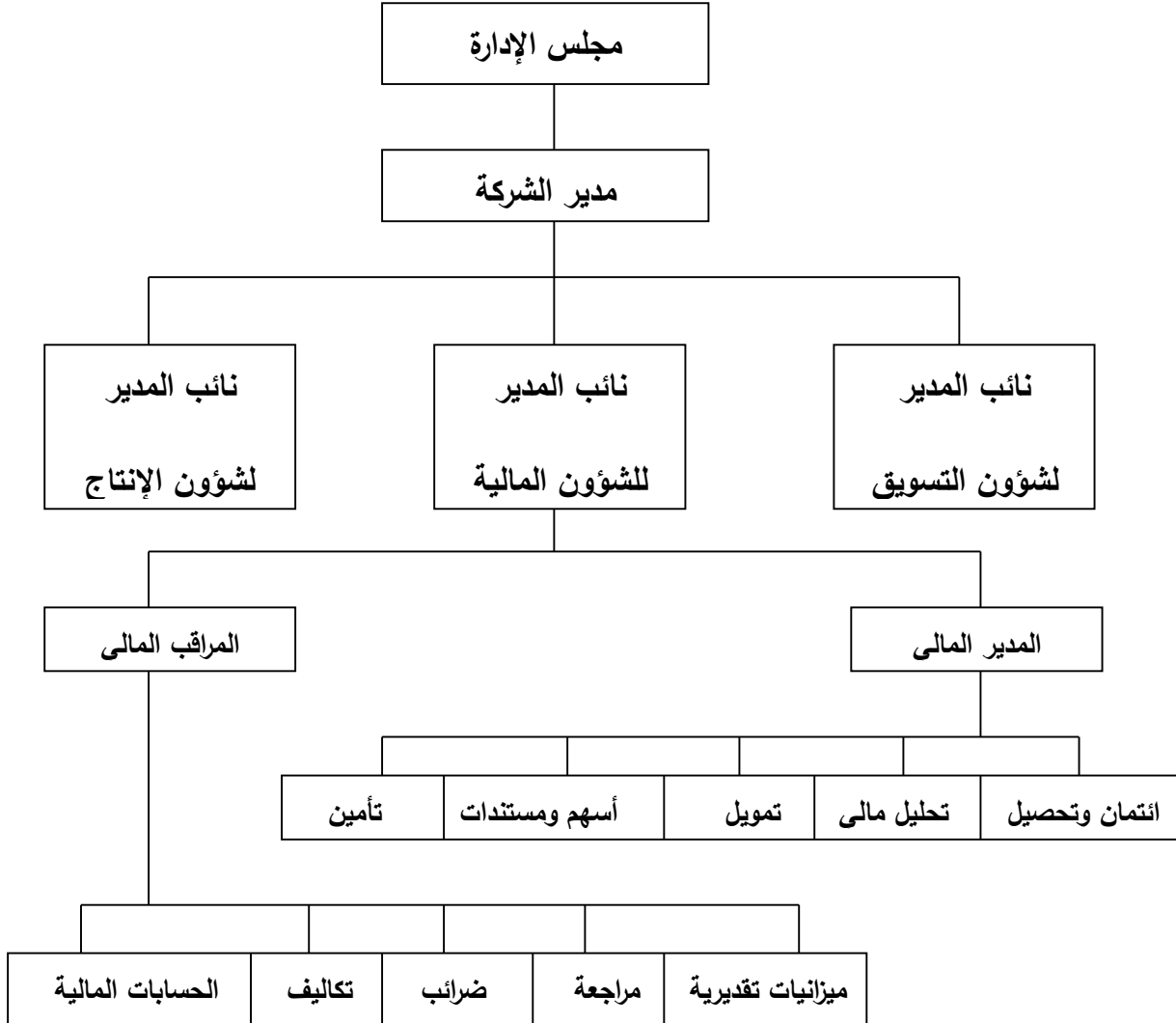
ويمكن تمثيل المستويات المختلفة للوظيفة المالية بالهيكل التنظيمية التالية:

<sup>1</sup> سليمان أبو صباحا، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 09.

<sup>2</sup> إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص 26.

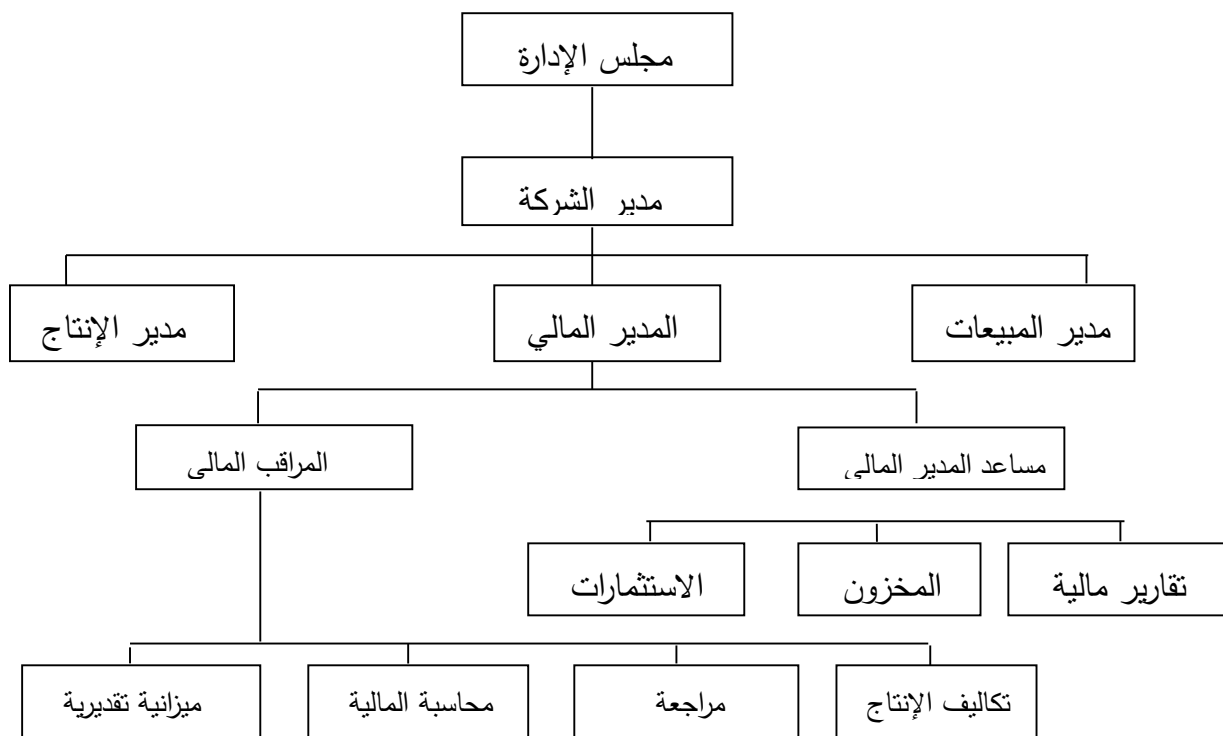
<sup>3</sup> عبد المعطي ارشيد وحسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 21.

الشكل رقم (1): التنظيم الداخلي للوظيفة المالية في مؤسسة كبيرة الحجم



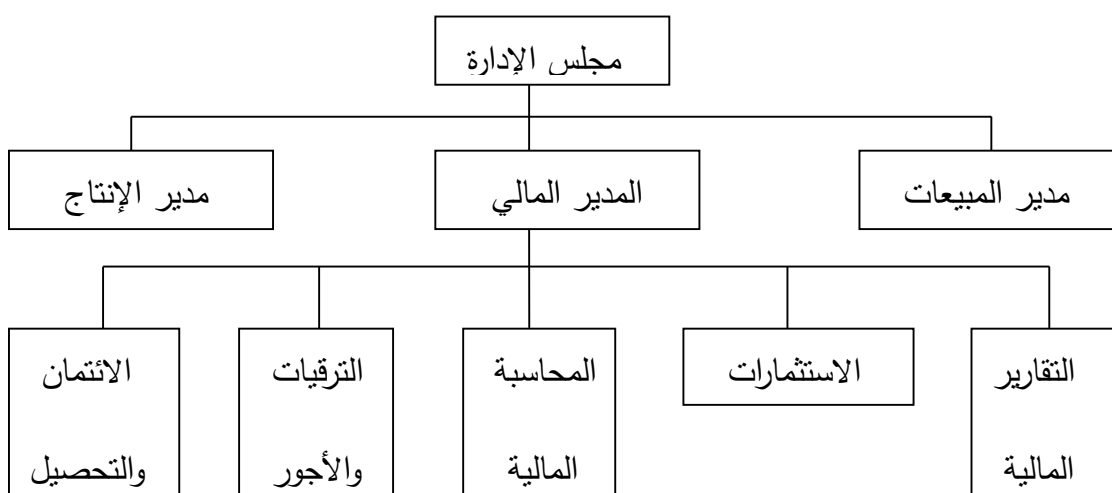
المصدر: عبد المعطي ارشيد وحسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 23.

الشكل رقم(2): التنظيم الداخلي للوظيفة المالية في مؤسسة متوسطة الحجم



المصدر: عبد المعطي ارشيد وحسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 24.

الشكل رقم(3): التنظيم الداخلي للوظيفة المالية في المؤسسات الصغيرة



المصدر: عبد المعطي ارشيد وحسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 24.

## المطلب الثاني: خصائص الوظيفة المالية وعلاقتها مع الوظائف الأخرى

أولاً: خصائص الوظيفة المالية:

تتمثل خصائص الوظيفة المالية فيما يلي<sup>1</sup>:

1. أنها تتغلغل في جميع أوجه نشاطات المؤسسة فأى نشاط لا يكون بمعزل عن النواحي المالية؛
2. إن القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الأحيان ولذلك وجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات؛
3. أن بعض القرارات المالية مصيرية للمنشأة يتوقف عليها نجاح المؤسسة أو فشلها؛
4. إن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعاً وهذا يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة؛

ثانياً: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى

ترتبط الوظيفة المالية ارتباطاً وثيقاً بجميع الوظائف الأخرى بالمشروع وجميع النشاطات مهما اختلفت نواحيها الفنية تتعكس على المال مصروفاً أو إيراداً، ومن هنا نجد أن الوظيفة المالية بأعمالها الفنية تتحمل الأعباء للوظائف الأخرى من الناحية المالية، فسوء إدارة الأعمال المالية أو حسنها يؤثر ويتأثر بالأعمال الأخرى، فالمدير المالي ينظر على المشروع ككل فهو المسؤول عن تحقيق الربحية العامة للمشروع بينما نظرة قسم المشتريات أو الإنتاج أو البيع نظرة خاصة بقسمه وربحيته، فالتنسيق بين أعمال المشروع ككل وخاصة من النواحي المالية هو من مسؤوليات المدير المالي<sup>2</sup>

المطلب الثالث: أهداف الوظيفة المالية:

تستمد الإدارة المالية في المشروع أهدافها من الأهداف الأساسية التي يسعى المشروع إلى تحقيقها، فالهدف الأساسي لأي مشروع هو البقاء والنمو والاستمرار والازدهار، ولكي يحقق المشروع هذا الهدف يسعى إلى تحقيق أهداف مساندة أخرى لتحقيق الهدف الأساسي<sup>3</sup>. وهذه الأهداف هي:

<sup>1</sup> عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 14.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 24.

<sup>3</sup> عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص 26.

## أولاً: تعظيم الربح

يعني تعظيم الأرباح الوصول لمستوى ملائم من الأرباح، وهو المستوى الذي لا يقل على المستوى الذي تصل إليه المشاريع المماثلة (المؤسسات الأخرى) والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس المخاطر، ويمكن الحكم على فعالية القرارات في منشأة معينة من خلال حجم الأرباح المتحقق، لذلك تسعى دوماً المؤسسات لتبني القرارات التي تؤدي على زيادة الأرباح وتجنب القرارات المؤدية للتقليل من الأرباح<sup>1</sup>

ويتم قياس الأرباح بطرق متنوعة منها<sup>2</sup>:

1. صافي التدفق النقدي، ويقصد به التدفق النقدي الداخل مطروحاً منه التدفق النقدي الخارج؛
2. الفرق بين الإيرادات والنفقات؛
3. العائد على الأموال المستثمرة؛
4. الزيادة على المخرجات عن المدخلات؛
5. العائد على حقوق الملكية؛
6. العائد على الموجودات؛

إن هدف تعظيم الربح يتجاهل كل من النقاط التالية<sup>3</sup>:

- التوقيت الزمني للعوائد، فكلما زادت سرعة التدفقات النقدية زمنياً زاد تفضيل المشروع على المشاريع الأخرى التي يتأخر فيها العائد زمنياً؛
- التدفقات النقدية، على الرغم من اهتمام المساهمين بالأرباح التي تحققها الشركة إلا إن هذه الأرباح لا تمثل التدفقات النقدية التي يحصلون عليها المتمثلة في التوزيعات النقدية والأرباح الرأسمالية؛
- المخاطرة، وتعني عدم التأكد من الحصول على العائد المتوقع أو من زمنه أو من انتظامه؛

## ثانياً: تعظيم القيمة السوقية لثروة المالكين

هذا هو الهدف الثاني من أهداف الإدارة المالية ويعرف هذا الهدف باسم مضاعفة ثروة المنشأة. أو مضاعفة القيمة الصافية للمشروع (المنشأة)، إن تعظيم القيمة الحالية للمنشأة ناتج عن قرارات المنشأة الاستثمارية والتمويلية

<sup>1</sup> درديوري لحسن، مرجع سابق، ص 6.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص 26.

<sup>3</sup> سالم صلال راهي الحسنوي، أساسيات الإدارة المالية، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 30.

حيث أن القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية ستؤثر بالضرورة على كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد، والأخيرين يؤثران على قيمة المؤسسة<sup>1</sup>.

ومن المعتقد أن تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية أو ما يعبر عنه حالياً بتعظيم قيمة المنشأة أو تعظيم ثروة الملاك، هو أفضل معيار للحكم على القرارات الاستثمارية من وجهة نظر الملاك، وبالتالي يمكن ان يكون مقبولاً من وجهة نظرهم كهدف للإدارة المالية<sup>2</sup>.

### ثالثاً: المحافظة على سيولة مناسبة للمؤسسة

يقصد بالسيولة القدرة على توفير الأموال وقت الحاجة إليها بنسبة معقولة أو بتحويل بعض الأصول إلى نقد جاهز دون تحمل خسائر بهدف مواجهة الالتزامات المالية المطلوبة عند استحقاقها. وان هدف السيولة يقترن بهدف آخر هو الربحية حيث يقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع ولكن هناك تعارض بين السيولة والربحية لذلك على الإدارة المالية تحقيق نوع من التوازن بين السيولة والربحية فالانتباه الى الربحية العالية قد يقضي على السيولة مما يربك المشروع في سداد التزاماته كما ان الاحتفاظ بسيولة عالية يقلل من القدرة على اغتنام الفرص الاستثمارية وزيادة الأرباح<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص 29.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندی، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، اسكندرية، 2006، ص14.

<sup>3</sup> مهدي عطية موحى الجبوري، مفهوم الإدارة المالية وتطورها وأهدافها ووظائفها والإدارات والعلوم المرتبطة بها، قسم الإدارة والصناعة، نظام التعليم الإلكتروني، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2014، ص4، متاح على الموقع:



## المبحث الثاني: مدخل إلى التحليل المالي

ينقسم هذا المبحث على ثلاث مطالب، المطلب الأول سنتناول فيه مفهوم وأهمية التحليل المالي، أما المطلب الثاني يتمثل في أهداف التحليل المالي، وأخيراً سنتطرق إلى مقومات ومعايير التحليل المالي.

### المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي

#### أولاً: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح<sup>1</sup>.

وقد تم تعريف التحليل المالي، عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء الشركات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه نتائج الشركة في المستقبل<sup>2</sup>

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف، واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية، والنوعية حول نشاط المشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومن مصادر أخرى لاستخدامها لتقييم أداء المنشآت لاتخاذ القرارات<sup>3</sup>.

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه العملية التي يقوم فيها المحلل المالي باستخراج مجموعة من المؤشرات والنسب المالية من البيانات المالية للمؤسسة، وذلك من أجل استخدامها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص113.

<sup>2</sup> صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، التحليل المالي الأصول العلمية والعملية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2015، ص39.

<sup>3</sup> محمود عزت اللحام وأيمن هشام عزريل، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد التاسع والأربعون، 2016، الجامعة، بغداد، ص304.

## ثانيا: أهمية التحليل المالي:

التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لا بد له من معرفة المركز المالي لمنشأته، فهو كالربان الذي يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة. فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمنشأة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات منشأته المالية والإدارية<sup>1</sup>.

وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في<sup>2</sup>:

1. التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت؛
2. يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛
3. التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية؛
4. التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد؛

## ثالثا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة<sup>3</sup>.

يمكن تلخيص الغايات التي يهدف التحليل المالي إلى تحقيقها في النقاط التالية<sup>4</sup>:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛

<sup>1</sup> زياد رمضان ومحمود الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 08.

<sup>2</sup> علي خلف عبد الله ووليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص 53.

<sup>3</sup> اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير،

قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2008، ص 04.

<sup>4</sup> عبد الحليم كراجه، مرجع سابق، ص 143.

- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون ان قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مقومات ومعايير التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.

#### أولاً: مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به في نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها<sup>2</sup>

بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي<sup>3</sup>:

1. أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية؛

<sup>1</sup> عدنان تابه النعيمي وارشاد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص22.

<sup>2</sup> اليمين سعادة، مرجع سابق، ص13.

<sup>3</sup> لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص75.

2. ان يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما ان يستخدم أساليب وادوات تجمع هي الاخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها؛

3. أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحمور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقيم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها؛

## ثانيا: معايير التحليل المالي

### 1. مفهوم وخصائص المعايير

عبارة عن مؤشرات للمقارنة وتعطي نتائج التحليل قيمة مقارنة يمكن تفسيرها وتساها في تحديد الانحرافات وتأشير الأسباب المؤدية إليها، ويختلف مصدر المعيار المستخدم وطرق اختياره، ولكن توجد بعض الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعيار المختار ومن هذه الخصائص الواقعية أي نختار المعيار البعيد عن المثالية وان يكون غير متواضع في الوقت نفسه، وأن يسهل استخدامه ويتسم بالبساطة وعدم إمكانية التأويل واحتمالات التفسير المتعدد الجوانب لهذا المعيار، وقد تكون هذه المعايير مستلة من السنوات السابقة أو متوسط لمعايير الشركات المماثلة ذات الإنجاز المثالي، مثل الشركات ذات الكفاءة والسمعة المالية الرصينة<sup>1</sup>.

### 2. أنواع المعايير

#### - المعايير المطلقة(النمطية)

وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من أضعف أنواع المعايير المستخدمة ومن الأمثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل نسبة التداول 1:2 ونسبة السيولة السريعة 1:1<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2007، ص65.

<sup>2</sup> رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص156.

- المعايير القطاعية (الصناعية)

وهي تلك المعايير التي تعتمد في عملية المقارنة على النتائج التي يتم التوصل إليها الشركة المعنية مع النتائج التي حققتها شركات أخرى، تعمل ضمن نفس القطاع (صناعيا كان ام تجاريا أم ماليا أم زراعيا) لكي تكون نتائج عملية المقارنة أدق وأوضح في تفسير النتائج، حيث انه من الأفضل مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن شركة تعمل في قطاع الغزل والنسيج مع شركة أخرى تعمل ضمن نفس القطاع، وليس مع شركة أخرى تعمل ضمن قطاعات أخرى<sup>1</sup>.

- المعيار التاريخي

يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معيارا للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته وعادة يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، وبعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية<sup>2</sup>.  
إلا أن هذا المعيار يعاني من الصعوبات التالية<sup>3</sup>:

- تحديد عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المناسب؛

- صعوبة انطباق الماضي على المستقبل خاصة في حالة تغير ظروف البيئة الخارجية والداخلية؛

- لا توفر المقارنة مع الماضي أسسا مطلقة للقياس، إذ يمكن مثلا أن نجد أن نسبة صافي الدخل الى المبيعات في الماضي كانت 20%، وأنها أصبحت الآن 40%، الأمر الذي يوحي بتحسن في الأداء، ولكن إذا كان معلوما لدينا أن معدل الدخل يجب أن يكون 80% من المبيعات، فإن هذا يعني عدم ملاءمة هذه النسب؛

- المعايير المستهدفة

عبارة عن المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للمنشأة والبيانات التي ترد فيها ويمكن للمحلل أن يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا لفترة زمنية ماضية، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص30.

<sup>2</sup> عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 145.

<sup>3</sup> فيصل محمود الشاورة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص253.

<sup>4</sup> عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص 102.

### ثالثاً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتطلق أهداف التحليل المالي من الأطراف المستفيدة من التحليل والتي عادة ما تكون من داخل المنشأة أو من خارج المنشأة، وكل طرف من هذه الأطراف لابد من أن يحصل على معلومات تخص المنشأة وهذه المعلومات تصبح هدفه الرئيسي في التعبير عن الوضع المالي والاقتصادي للمنشأة، فإدارة المنشأة يتعين عليها أن تحصل على بيانات مالية ومحاسبية تساعدها في عملية اتخاذ قراراتها على مختلف الأصعدة أو النشاطات، وكذلك أيضاً من الجهات المستفيدة الجهات الإقراضية أو المصرفية على وجه الدقة إذ يكون هدفها الأساسي هو الحصول على المؤشرات المالية لتحديد الوضع المالي للمنشأة ومن ثم يتم تحقق ومنح القروض<sup>1</sup>. ومن بين الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

#### أولاً: الإدارة المالية في المؤسسة

يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة والضعف وتصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساس وهو تعظيم قيمة المنشأة وقد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح. ومن جهة أخرى فإن اهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، كما قد تجد أنه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى التخزين<sup>2</sup>.

#### ثانياً: الدائنون

يقوم الموردون بالتحليل المالي للمنشأة قبل أن يتخذوا قرارات توريد الموارد الأولية وبيعها على الحساب، وكما قصر أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل السيولة، في حين كلما زاد أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية كذلك. كما وتتولى المصارف الاستعلام عن المركز الائتماني للمنشأة قبل تقديم التسهيلات المصرفية مستندا إلى نتائج التحليل المالي، فكل مصرف يرغب في التأكد من ان قروضه المقدمة للمنشأة تسهم في خلق القدرة الذاتية لها على تسديد تلك القروض الممنوحة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص-ص، 100-101.

<sup>2</sup> أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص77.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص77.

### ثالثاً: المستثمرون

بغض النظر إن كانوا حاليين أو مستقبليين، وهذا يشمل أصحاب رأس المال العامل، أو أولئك الذين يرغبون في الاستثمار مجدداً في المشروع القادم، حيث يسعى كل منهم في التعرف على الأرباح التي تحققها المؤسسة حالياً أو مستقبلاً، ويسعون أيضاً في التعرف على العائد على أسهم كل منهم، وقدرة المؤسسة النقدية في الاستمرارية في دفع الأرباح لمستخدميها<sup>1</sup>.

### رابعاً: سماسرة الأوراق المالية

ويهدف هؤلاء من التحليل إلى التعرف على التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المنظمة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم، بالإضافة إلى التعرف على أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء<sup>2</sup>.

### خامساً: الحكومة والمؤسسات المختصة

تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأنها تعكس صورة الأداء المالي، وفي بعض صورها تعكس مدى الالتزام بالتعليمات المالية والقوانين الخاصة بالأسعار والضرائب، كما يمكن استخدامها لأغراض البحث والإحصاء من قبل المختصين في التحليل المالي لغرض نشر المركز المالي والترتيب الائتماني للمشاريع<sup>3</sup>.

### سادساً: عمال المؤسسة

تهمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية، أو في شكل زيادة في الأجور، بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلاً، خاصة إذا كانت هناك بوادر بطلان<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 15.

<sup>2</sup> فيصل محمود الشوارة، مرجع سابق، ص ص 244-245.

<sup>3</sup> دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 68.

<sup>4</sup> زغيب مليكة وبوشنقىر ميلود، مرجع سابق، ص 17.

## المطلب الثالث: مجالات ونتائج التحليل المالي

### أولاً: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء الوحدات الاقتصادية موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، وتتنوع استعمالات التحليل المالي وفقاً للغايات التي يتم تحليل الوحدة الاقتصادية من أجلها<sup>1</sup>.

ويمكن حصر استعمالات التحليل المالي في المجالات التالية:

#### 1. التحليل الاستثماري:

يعتبر التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاءة عوائدها، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات<sup>2</sup>.

ويركز هذا التحليل على<sup>3</sup>:

- العائد على الاستثمار؛
- هيكل رأس المال (رأس المال + المصادر الطويلة الأجل)؛
- مديونية الشركة على المدى الطويل؛
- مديونية الشركة على المدى القصير (السيولة)؛

#### 2. التحليل الائتماني:

هذا التحليل بصورة عامة يقومون به المقرضون من أجل معرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرضاً لأحد الأطراف، لذا يقومون بتحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضاً من أجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، "استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 32، العدد 100، 2010، جامعة الموصل، ص 16.

<sup>2</sup> لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 77.

<sup>3</sup> سالم صلال راهي الحسنوي، مرجع سابق، ص 252.

<sup>4</sup> علي خلف عبد الله ووليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 59.



### 3. تحليل الاندماج والشراء

كما هو معروف فإن عملية شراء شركة أو في مجال الاندماج بين الشركات نحتاج إلى القيام بعملية تحليل مالي للمنشأة ومن أجل معرفة موقع المنشأة المراد شراؤها مثلا، من أجل الوقوف على القيمة الحقيقية للمنشأة ومن أجل معرفة موقع المنشأة في السوق بالإضافة إلى أمور كثيرة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المنشأة وغيرها من أمور. وكما نعرف فإن عملية شراء المنشآت أو عملية الاندماج من الأمور المهمة والتي تكون مكلفة سيما إذا لم تكن قائمة على دراسة وتحليل دقيق وبالتالي فإن الأهمية تتأتى من هذا الجانب<sup>1</sup>

### 4. تحليل تقييم الأداء

يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات<sup>2</sup>.

### 5. التحليل من أجل التخطيط

تعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات ولا يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي<sup>3</sup>.

### ثانيا: نتائج التحليل المالي

ينقسم نطاق التحليل المالي إلى تحليل مالي داخلي وتحليل مالي خارجي فالتحليل المالي الداخلي يتميز بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسة وتقل فيه أخطاء التقدير، أما التحليل المالي الخارجي يتميز بأنه تحليل لا يهتم إلا بجانب معين من جوانب الوضعية المالية للمؤسسة<sup>4</sup>. وعليه فإن النتائج التي يتم التوصل إليها تختلف حسب نوع التحليل داخلي أو خارجي.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 60.

<sup>2</sup> رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 152.

<sup>3</sup> عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 142.

<sup>4</sup> زغيب مليكة و بوشنغير ميلود، نفس المرجع، ص 16.

يمكن تقسيم نتائج التحليل المالي إلى نتائج تحليل الخارجي ونتائج التحليل الداخلي كما يلي<sup>1</sup>:

## 1. نتائج التحليل الخارجي

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغالية للمؤسسة؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها؛

## 2. نتائج التحليل الداخلي

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها:

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال؛
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج؛

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص 12.

## المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

يمكن للمحلل المالي ان يستعمل عدة أدوات لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، لذا سنحاول ان نتناول في المطلب الأول التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي وفي المطلب الثاني سنتطرق للتحليل المالي باستخدام النسب المالية، كما سيتم التطرق في المطلب الثالث إلى التحليل المالي باستخدام الأساليب الحديثة المتمثلة في الأساليب الإحصائية والأساليب الرياضية.

### المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

بعد اعداد الميزانية الوظيفية يقوم المحلل المالي بقياس درجة تحقيق التوازن المالي، بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في:

#### أولاً: رأس المال العامل

#### 1. مفهوم رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين. وهو يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة<sup>1</sup>.

#### 2. أنواع رأس المال العامل

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع<sup>2</sup>:

- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول الجارية، لذا يرى بعض المحللين الماليين انه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي نفس المعنى؛
- رأس المال العامل الصافي: هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة، وهو -ر م ع- الذي رأيناه سابقاً؛
- رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة، أي أن:

<sup>1</sup> زغيب مليكة وبوشنقىر ميلود، مرجع سابق، ص 49

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 50.

$$\text{ر م ع الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة، أي

$$\text{ر م ع الأجنبي} = \text{ر م ع الصافي} - \text{ر م ع الخاص}$$

أن:

ثانيا: الاحتياجات في رأس المال العامل BFR

### 1. تعريف الاحتياج في رأس المال العامل BFR :

يمثل BFR اجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، حيث أن منح آجال طويلة للعملاء إضافة لمخزون ذو دوران بطيء وضعف أداء التفاوض التجاري (قبول آجال قصيرة لتسديد الموردين) يتولد عن كل ذلك احتياج مالي للاستغلال يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله<sup>1</sup>.

### 2. أقسام الاحتياج في رأس المال

ينقسم الاحتياج في رأس المال إلى<sup>2</sup>:

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex: والذي يحسب بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال ويعبر عن التوازن المالي على مستوى عناصر الاستغلال؛
- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex: ويحسب بإجراء الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال ويعبر عن التوازن المالي خارج النشاط الرئيسي للمؤسسة؛

### ثالثا: الخزينة الصافية Tn

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة<sup>3</sup>. أي:

$$\text{خ ص} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

حيث: خ ص: الخزينة الصافية.

أو عن طريق الفرق بين رأس مال العامل والاحتياج في رأس مال العامل، أي:

<sup>1</sup> دردوري لحسن، مرجع سابق، ص 45.

<sup>2</sup> الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص 61.

<sup>3</sup> زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 53.

$$\text{خ ص} = \text{ر م ع} - \text{إ ر م ع}$$

رابعاً: حساب وتفسير مؤشرات التوازن المالي

يمكن تلخيص مؤشرات التوازن المالي في الجدول التالي:

جدول رقم(01): مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
رأس المال العامل الإجمالي FRNG	= FRNG (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) - الأصول غير الجارية	يوضح قيمة السيولة في المدى القصير ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها، فهو يعطي الصورة الدقيقة عن المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها أو عجزها في ذلك.
	= FRNG الأصول الجارية - الخصوم الجارية	
احتياجات رأس المال العامل BFR	=BFR (الأصول الجارية - أموال الخزينة) - (الخصوم الجارية - المساهمات البنكية الجارية)	يمثل الفرق بين احتياجات الدورة وموارد الدورة هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر التمويل (هامش امان مالي)
الخزينة الصافية Tn	Tn = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل	هي الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلية (الأموال) من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة.
	Tn = أموال الخزينة - المساهمات البنكية الجارية	

المصدر: يزيد تفررت، "استخدام أدوات التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي"، بحوث، العدد 11، جامعة الجزائر، ص 133، متاح على الموقع:

## المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

يعتبر التحليل المالي بالنسب من الأدوات الرئيسية التي يستخدمها المحلل المالي في استنتاج وفهم أرقام القوائم المالية، وذلك من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ قرارات التمويل أو الاستثمار المناسب، ويمكن تقسيم النسب المالية إلى مجموعات رئيسية على النحو التالي:

### أولاً: مجموعة نسب السيولة LIQUIDITY RATIOS

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل بتدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن عمليات التشغيل في مواعيد استحقاقها<sup>1</sup>.

يمكن تلخيص أهم نسب السيولة في الجدول التالي:

#### جدول رقم (02): نسب السيولة

النسبة	معادلة استخراج النسبة	أهمية النسبة
نسبة التداول	الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	توضح هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية الخصوم المتداولة خلال السنة من خلال تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات.
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة-المخزون السلعي/ المطلوبات المتداولة	تقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على دفع الديون من الأصول المتداولة الأكثر سيولة واستبعاد الأقل سيولة وهو المخزون السلعي لأنه يحتاج عدة أشهر للبيع.
صافي راس المال العامل	الأصول المتداولة-الخصوم المتداولة	تبين هذه النسبة مقدار الزيادة في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة ويساعد في قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على مقابلة الديون قصيرة الاجل.

<sup>1</sup> فيصل محمود الشوارة، مرجع سابق، ص 303.

نسبة النقدية	النقدية + الاستثمارات قصيرة الاجل/الخصوم المتداولة	تبين هذه النسبة البنود الأكثر سيولة للوحدة الاقتصادية من خلال قدرة النقدية على مقابلة الديون (الخصوم المتداولة)
--------------	--	---

المصدر: حسنين حميد العبيدي ونور عبد الرزاق، "التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية"، مجلة كلية التراث الجامعة، مجلد 1، العدد التاسع عشر، 2015، الجامعة، العراق، ص 116.

### ثانيا: مجموعة نسب النشاط ACTIVITY/PERFORMANCE RATIOS

وتقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية على مختلف بنود الأصول المتداولة والثابتة، وفي نفس السياق مدى كفاءتها في استخدام الأصول في إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات والأرباح<sup>1</sup>.

يمكن تلخيص أهم نسب النشاط في الجدول التالي:

#### جدول رقم(03): نسب النشاط

النسبة	معادلة استخراج النسبة	أهمية النسبة
معدل دوران المخزون	كلفة المبيعات/المخزون السلعي	توضح عدد المرات التي يتحول المخزون خلال السنة إلى المبيعات وتقيس هذه النسبة كفاءة المخزون في الوحدة الاقتصادية.
متوسط مدة التحصيل	المدينون×360/المبيعات الآجلة	تبين الفترة التي من خلالها إمكانية المدينين في تسديد ما بذمتها خلال الفترة المالية أي مدى كفاءة وسيولة الذمم المدينة.
معدل دوران إجمالي الأصول	المبيعات/ إجمالي الأصول	تبين هذه النسبة مدى فاعلية مبيعات الوحدة الاقتصادية على توليد العائد مقابل العائد المحقق من توظيف الأصول الكلية وبيبين مدى كفاءة الوحدة في استخدام مواردها وكما يساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمبيعات.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 306.

معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات/ الأصول المتداولة	يوضح عدد المرات التي تشير على مدى استغلال الوحدة الاقتصادية لموجوداتها المتداولة في تحقيق المبيعات خلال الفترة المالية وبما يساهم في تحقيق الأرباح.
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات / الأصول الثابتة	تقيس كفاءة الوحدة الاقتصادية على توليد الإيرادات من الأصول الثابتة وإن ارتفاع المعدل يشير على كفاءة استغلال الأصول الثابتة.

المصدر: حسنين حميد العبيدي ونور عبد الرزاق، "التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية"، مجلة كلية التراث الجامعة، مجلد 1، العدد التاسع عشر، 2015، الجامعة، العراق، ص 117.

ثالثاً: مجموعة نسب المديونية **DEPT RATIOS** وهذا النوع من النسب يعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة على المدى الطويل، كما تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والتزاماتها طويلة الاجل مثل السندات والقروض طويلة الاجل، وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال<sup>1</sup>.

ويمكن تلخيص اهم نسب المديونية في الجدول التالي:

#### جدول رقم(04): نسب المديونية

النسبة	معادلة استخراج النسبة	أهمية النسبة
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول العاملة	حقوق الملكية/ الأصول العاملة $100 \times$	توضح هذه النسبة حجم ومقدار مساهمة حقوق الملكية في تمويل الأصول العاملة (فهي الاصول المربحة والمولدة والمتمثلة بالاستثمارات طويلة الاجل والاستثمارات قصيرة الاجل والائتمان النقدي فيشمل كل من القروض الممنوحة قصيرة الأجل والتسهيلات المصرفية.
نسبة اجمالي الخصوم الى اجمالي الأصول	اجمالي الخصوم / اجمالي الأصول $100 \times$	تقيس هذه النسبة الأصول التي تم تمويلها بالديون ومدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على أموال الغير.

<sup>1</sup> وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سابق، ص 19.



تظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للوحدة الاقتصادية وتقيس العلاقة بين اجمالي الخصوم (الديون) والأموال المملوكة.	اجمالي الخصوم/ حقوق الملكية $100 \times$	نسبة اجمالي الخصوم إلى حقوق الملكية
تقيس هذه النسبة العلاقة بين الأصول وحقوق الملكية، وكلما ارتفعت النسبة كلما ازداد اعتماد الوحدة الاقتصادية في تمويل موجوداتها على الديون.	اجمالي الأصول/حقوق الملكية $100 \times$	نسبة مضاعف الرافعة المالية
تساعد هذه النسبة على تقييم كفاءة الوحدة الاقتصادية في تشغيل مصادر التمويل في الأصول الثابتة المملوكة للوحدة الاقتصادية.	صافي الأصول الثابتة/الديون طويلة الاجل $100 \times$	نسبة تغطية الديون طويلة الأجل

المصدر: حسنين حميد العبيدي ونور عبد الرزاق، "التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية"، مجلة كلية التراث الجامعة، مجلد 1، العدد التاسع عشر، 2015، الجامعة، العراق، ص 118.

#### رابعا: مجموعة نسب الربحية PROFITABILITY RATIOS

وهذه النسب تشير إلى مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، كما أنها تثير اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين<sup>1</sup>.

ويمكن تلخيص أهم نسب الربحية في الجدول التالي:

#### جدول رقم (05): نسب الربحية

النسبة	معادلة استخراج النسبة	أهمية النسبة
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	صافي الربح/ المبيعات $100 \times$	تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد الربحية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 18.

تقيس مدى استخدام الوحدة الاقتصادية للأصول للحصول على الربحية.	صافي الربح/ اجمالي الأصول 100×	نسبة العائد على اجمالي الأصول
تقيس هذه النسبة مدى استخدام كل دينار واحد في تحقيق الأرباح للمساهمين، وكلما ارتفعت النسبة دل على زيادة العائد المتحقق للمساهمين.	صافي الربح/ حقوق الملكية× 100	نسبة العائد على حقوق الملكية

المصدر: حسنين حميد العبيدي ونور عبد الرزاق، "التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية"، مجلة كلية التراث الجامعة، مجلد 1، العدد التاسع عشر، 2015، الجامعة، العراق، ص 119.

### المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام الأساليب الحديثة

تعتبر الطرق الكمية من الأساليب الحديثة في التحليل المالي والتي تساعد على تحقيق نتائج ادق بالإضافة على تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل، كما تتيح الأساليب الحديثة إمكانية التوسع في استخدام الكمبيوتر في هذا المجال<sup>1</sup>، وتنقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي الى قسمين: الأساليب الاحصائية والأساليب الرياضية.

#### أولاً: الأساليب الإحصائية

والتي تعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات والعديد من السنوات، بحيث يستعمل في التحليل المالي المقارنة الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية وذلك بحساب العلاقة بين المؤشرات لفترة زمنية يستحسن ان لا تتجاوز الخمس سنوات لضمان الدقة في التحليل، حيث يمكن استعمال هذا الأسلوب لتحليل الربحية، تحليل المصاريف، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من المجالات، كما لا يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب الا إذا توفرت بيانات لمجموعة سنوات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 129، متوفر على الموقع: [www.ao-academy.org/wesima\\_articles/library-20070221-1068.html](http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20070221-1068.html), page consultée : 10/05/2018

<sup>2</sup> شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 231.

وتتضمن عملية التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية المراحل التالية<sup>1</sup>:

1. تحديد الفترة الزمنية للبيانات او القوائم المالية المتعلقة بموضوع التحليل؛
2. ترتيب العناصر في جدول وما يقابلها من بيانات حسب تطور السنوات؛
3. تحديد سنة الأساس التي تتسب عليها قيم العناصر؛
4. تحديد التغيرات التي حدثت في كل عنصر، والقيام بتحليل الاتجاهات، ويمكن لذلك الاستعانة برسم بياني يوضح التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية؛
5. تحديد الغاية المددة من عملية التحليل المالي، وبلاستعانة بالأساليب المختلفة يقوم المحلل المالي بإجراء الدراسات المطلوبة على البيانات المتحققة على شكل نسب مئوية؛

### ثانيا: الأساليب الرياضية

توجد عدة طرق رياضية تستخدم في التحليل المالي، مثل البرامج المتغيرة وطريقة الاحداثيات وطريقة البرامج الخطية وغيرها من الطرق، لهذا يجب على المحلل المالي ان يكون ملما بهذه الطرق وكيفية الاستفادة منها في مجال عمله، وخصوصا عندما تكون الأساليب التقليدية غير قادرة على تقديم نتائج أكثر دقة في دراسة الغرض من التحليل<sup>2</sup>.

#### 1. طريقة الارتباط والانحدار:

تستخدم هذه الطريقة لتحديد العلاقة بين ظاهرتين او أكثر، وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$Y = f(x)$$

بحيث تمثل Y الظاهرة الأولى x الظاهرة الثانية

ويمكن أن تأخذ العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين اشكال مختلفة قد تكون الظاهرة الأولى سبب والظاهرة الثانية نتيجة، كما يجب تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> رميدي عبد الوهاب وباصور رضوان، "استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد 07، 2017، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، ص-ص 139-140.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 142.

<sup>3</sup> شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 233.

## 2. طريقة البرامج الخطية

نعتمد على هذه الطريقة على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة بين ظاهرتين او جملة من الظواهر كما تستخدم في دراسة القيم المتغيرة الثنائية، ولحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية<sup>1</sup>.

## 3. طريقة المصفوفات الخطية والموجه:

تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه للمصفوفات، وتستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقدة وذات المجاهيل الكبيرة خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الإنتاجية الأخرى، أو حل المشاكل التي تواجه قطاعا اقتصاديا معيناً<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص-ص 233-234.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 139.

## خلاصة الفصل الأول

مما سبق لاحظنا مدى أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة ومكانتها في الهيكل التنظيمي لها، وهذا ما زاد من أهمية التحليل المالي للوضعية المالية للمؤسسة.

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة باعتباره عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة وذلك من أجل الحصول عن معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى معلومات عن الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية وكذلك تعرفنا على ماهية التحليل المالي وأهميته واستعمالاته وفي الأخير تطرقنا إلى أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة وكيفية حسابها.

## قائمة التدفقات النقدية

## تمهيد:

يعتبر تحليل قائمة التدفقات النقدية أو جدول سيولة الخزينة من الوظائف المهمة في التحليل المالي، وقد تزايدت أهميتها بسبب اختلاف أساس إعدادها عن باقي القوائم المالية الأخرى، حيث تعد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عكس القوائم المالية الأخرى التي تعد وفق أساس الاستحقاق مما يجعلها حاليا من القوائم المالية الأساسية والتي توفر معلومات مهمة لا توفرها القوائم المالية الأخرى.

ومن أجل معرفة كيفية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية من خلال معرفة أسباب نشوئها ومراحل تطورها وتعريفها وأهميتها وأهدافها، ثم التطرق إلى تبويبها وطرق إعدادها، وفي الأخير سنتطرق إلى تحليل هذه القائمة من خلال ما يسمى بالتحليل الأفقي المتمثل في تحليل أرصدة هذه القائمة، ثم التحليل العمودي أو ما يعرف بأسلوب النسب المالية.

## المبحث الأول: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010، أصبح لازماً على المؤسسات التي تطبق هذا النظام، أن تعد قائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، ولأهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية، فإن هذه القائمة أصبحت تعرض باعتبارها قائمة أساسية من القوائم المالية الختامية للمؤسسة.

### المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشوء وتطور قائمة التدفقات النقدية

مرت قائمة التدفق النقدي بمراحل متعددة حتى استقرت على الشكل المتعارف عليه في الوقت الحاضر، وفي كل مرحلة من هذه المراحل كان النموذج المتبع يخدم مصالح المهتمين في ذلك الوقت، ومع تطور الأعمال وشموليتها ومتطلباتها، شهدت قائمة التدفق النقدي تطوراً أيضاً يتماشى مع تلك المتطلبات<sup>1</sup>. وهذه المراحل هي:

#### أولاً: مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخدامها

بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه (قائمة من أين تم الحصول على الأموال وأين صرفت) والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو النقص في بنود قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وبعد عدة سنوات عدل عنوان هذه القائمة إلى (قائمة الأموال)، وقد اعترف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في سنة 1961م بأهمية هذه القائمة، وأوصى بأن تدرج في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المحاسب القانوني. وفي سنة 1963م قام مجلس المبادئ المحاسبية بإصدار نشرته رقم (3) لتنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال وأوصى المجلس بتعديل اسم القائمة إلى (قائمة مصادر الأموال واستخدامات الأموال) وبأن تعرض القائمة كمعلومات متممة للتقارير المالية، ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات إلزامياً، كما أن اشتغال تقرير المحاسب القانوني كان أمراً اختيارياً. وعليه فقد عرفت هذه القائمة بأنها "تبيين مصادر الأموال وطرق استخدامها، بمعنى تبيين التغيرات التي تطرأ على حركة الأموال من حيث الزيادة أو النقصان في كل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية خلال مدة زمنية معينة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص 116.

<sup>2</sup> آمال نوري محمد، "مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، جامعة بغداد، 2013، ص 332.



### ثانيا: مرحلة التغيرات في المركز المالي

في سنة 1971م أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الرأي المحاسبي رقم (19) بعنوان (التقرير عن التغيرات في المركز المالي) الزم فيها الوحدات الاقتصادية بضرورة أن تكون هذه القائمة أحد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها على ان تخضع للمصادقة من قبل المحاسب القانوني مثلها مثل أي قائمة مالية أخرى، وأصبح اسمها (قائمة التغيرات في المركز المالي)، وقد تم تعريفها على أنها " قائمة توضح مصادر رأس المال واستخداماته خلال المدة المحاسبية، كما تفصح هذه القائمة أنشطة التمويل والاستثمار"<sup>1</sup>.

وقد تعرضت قائمة التغيرات في المركز المالي منذ سنة 1980 للعديد من الانتقادات والجدل، وتساعد هذا الجدل مع تزايد حالات افلاس الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت قوائم الدخل لهذه الشركات تفصح عن صافي دخل مرتفع بينما كانت تواجه عجزا في السيولة النقدية، وبدأ اهتمام FASB بهذا الموضوع وأصدر منذ سنة 1980 عدة دراسات تمهيدية وتوضيحية في محاولة للتعرف على أوجه القصور في مفهوم رأس المال العامل، وانتهت هذه الدراسات بصدور المعيار المحاسبي رقم 95 بعنوان قائمة التدفق النقدي وبذلك حلت مكان قائمة التغيرات في المركز المالي وفقا لمفهوم رأس المال العامل<sup>2</sup>.

### ثالثا: مرحلة التوجه نحو قائمة التدفقات النقدية

نتيجة للانتقادات التي تم توجيهها على قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس مال العامل زاد الاهتمام بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغير في المركز المالي حيث لا يعتبر مستخدمو القوائم المالية رأس المال مؤشرا جيدا على تقييم سيولة المنشأة، لذلك برزت الحاجة إلى وجود قائمة توضح المصادر والاستخدامات في المنشأة تعد على الأساس النقدي وتجب على استفسارات مستخدمي القوائم المالية مثل: ما هي كمية النقود التي حصلت عليها المنشأة من أنشطتها؟ هل حصلت المنشأة على النقدية اللازمة للمصاريف؟ لماذا توزع الشركة ذات الربحية الأكبر أرباحا قليلة؟ كيف يمكن للشركة أن تدفع عوائد أسهم عندما تكون صافي نتائج الأعمال خسائر؟<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص-ص 332،333.

<sup>2</sup> هارون عزوي، دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص64.

<sup>3</sup> محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص19.

وانتهى الامر إلى ظهور قائمة التدفقات النقدية في الو.م.أ عام 1978 بموجب المعيار المحاسبي رقم 95، كما أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني قوائم التدفق النقدي سنة 1991 بموجب معيار التقرير المالي رقم 10 المتعلق بـ "قائمة مصادر الأموال وأوجه استخدامها" وفي عام 1992 قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية<sup>1</sup>.

وينحصر الفرق الرئيسي بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي في المدخل الذي تعد بموجبه كل منهما والذي يتعلق في الأساس بالاختلاف على مفهوم أو مدلول مصطلح الأموال (Funds). ففيما تقوم الأولى أي قائمة التغيرات في المركز المالي على مفهوم الأموال بمعنى رأس المال العامل Working Capital، تقوم الثانية أي قائمة التدفق النقدي على مفهوم الأموال بمعنى النقد والنقد المعادل Cash & Cash Equivalents من هنا تركز قائمة التغيرات في المركز المالي على عرض مصادر واستخدامات رأس المال بقصد تحديد أسباب التغير في رصيد صافي رأس المال العامل على مدار الفترة المحاسبية، بينما تركز قائمة التدفق النقدي على عرض مصادر واستخدامات النقد بقصد تحديد أسباب التغير في رصيد النقدية على مدار الفترة المحاسبية<sup>2</sup>. وفيما يلي جدول يوضح الفروق الأساسية بين القائمتين:

<sup>1</sup> مرازقة صالح وبوهرين فتيحة، "المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 84.

<sup>2</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 160.

جدول رقم (06): مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي

م	بيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفق النقدي
1-	تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل	الأموال بمعنى النقد والنقدية المعادلة
2-	اهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي راس المال العامل	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية
3-	شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقد مبنية حسب الأنشطة: تشغيلية، استثمارية، تمويلية
4-	أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة، والطريقة غير مباشرة، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعا	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة والطريقة الأولى هي الأكثر شيوعا
5-	العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة
6-	جدول راس المال العامل	يعرض كجزء لا يتجزأ من القائمة	لا يعرض

المصدر: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، 161.

### المطلب الثاني: تعريف قائمة التدفقات النقدية

هناك عدة تعاريف لقائمة التدفقات النقدية من أهمها:

**التعريف الأول:** قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الاسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(7)، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص54.

**التعريف الثاني:** قائمة التدفقات النقدية عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات الداخلية واستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، هذه القائمة تظهر فقط الحالة المالية في الاجل القصير وتقدم ملخص للتدفقات النقدية التشغيل والاستثمار والتمويل بصورة تؤدي على توفيقها مع التغير في النقدية والنقدية المعادلة خلال الفترة<sup>1</sup>.

**التعريف الثالث:** تعرف قائمة التدفقات النقدية بجدول تدفقات الخزينة وهو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة<sup>2</sup>.

**التعريف الرابع:** يعتبر جدول التدفقات كجدول قيادة في يد القمة الاستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ في ضوءها مجموعة من القرارات المهمة، كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها، ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة<sup>3</sup>.

ومنه يمكن تعريف قائمة التدفقات النقدية على انها قائمة أساسية من القوائم المالية للمؤسسة، تعرض مجموع المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة المالية، وذلك من اجل مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة في المستقبل.

### المطلب الثالث: أهمية قائمة التدفقات النقدية واستخداماتها

#### أولا: أهمية قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الأساسي من اعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية. فقائمة التدفقات النقدية توضح الأثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة او النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها، وتتبع أهمية

<sup>1</sup> بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص10.

<sup>2</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص171.

<sup>3</sup> صبيوذة إناس، "دور جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة"، مجلة أبعاد اقتصادية، 2017، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، ص 156.

قائمة التدفق النقدي من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية، لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملائمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع<sup>1</sup>.

ويمكن توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية:

1. بالنسبة لإدارة المؤسسة، المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية تمكنها من تقييم الأداء فيما اتخذته من قرارات استثمارية من عمليات بيع وشراء، إضافة لما يمكن أن تتخذه مستقبلا من قرارات، حيث تظهر هذه القائمة الوضع النقدي في لحظة معينة وفي نقطة معينة، بدلا من الافتراض والتوقع العشوائي، أما بالنسبة للمستثمرين والمقرضين، تساعد قائمة التدفق النقدي في الإجابة على أسئلة المستثمرين والمقرضين من مثل: قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المطلوبة من دفع مستحقات وغير ذلك<sup>2</sup>.
2. مما يزيد من أهمية اعداد قائمة التدفق النقدي ان البعض يرى ان الدليل على ان المؤسسة تحقق أرباح من عدمه هو صافي التدفق النقدي الناتج من النشاط التشغيلي "الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد وليس صافي الربح المتولد من قائمة الدخل غذ قد تحقق المؤسسة أرباح ومع ذلك يكون لديها تدفقات نقدية سالبة أي التدفقات النقدية الخارجية أكثر من التدفقات النقدية الداخلة مما قد يؤدي على مواجهة المؤسسة لصعوبات مالية تؤثر على كل من التزاماتها النقدية وعلى أسعار أسهمها المطروحة في البورصة كما هو الحال في الشركات التي تبيع منتجاتها بالتقسيط<sup>3</sup>.
3. تتصف قائمة التدفقات النقدية بمجموعة من الخصائص تميزها عن القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولاً منهم فقائمة الدخل يتدخل في إعدادها الحكم الشخصي في كثير من الأحيان والأرباح المتولدة منها مقاسه على أساس الاستحقاق، على حين يعتبر صافي التدفق النقدي الناتج عن النشاط التشغيلي

<sup>1</sup> عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من جهة نظر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومطلبي الأوراق المالية في بورصة عمان، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص 16.

<sup>2</sup> نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص 117.

<sup>3</sup> سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجوائز معايير المحاسبة الدولية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 82.

بقائمة التدفق النقدي تعتبر مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع<sup>1</sup>.

### ثانيا: استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل من الجهات الداخلية للمشروع والجهات الخارجية، وسنحاول توضيح ذلك كما يلي<sup>2</sup>:

#### 1. استخدامات الإدارة:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات المهمة للإدارة المتخذة سابقا مثل اصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط. إن القائمة تظهر ان التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كافي لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الاجل بإصدار أسهم او سندات. وبالعكس، فإذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز. وباستخدام قائمة التدفق النقدي، تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض حصص الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

#### 2. استخدامات المستثمرين والدائنين:

تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين وباقي الجهات في تحديد ما يلي:

- قابلية المنشأة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية؛
- قابلية المنشأة على مواجهة التزاماتها الجارية؛
- قابلية المنشأة على دفع حصص الأرباح للمساهمين؛
- مدى حاجة المنشأة للتمويل الخارجي؛
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة؛

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 83.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص-ص 145-146.

- آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمنشأة خلال الفترة (والتي يكشف عنها عادة بقائمة مستقلة)؛

### المطلب الرابع: أغراض واهداف قائمة التدفقات النقدية:

#### أولاً: أغراض قائمة التدفقات النقدية

وفقا لما جاء في الراي الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) تحت القائمة الأغراض التالية<sup>1</sup>:

1. توضح قيمة الموارد المالية التي تمكنت الشركة من توفيرها من أنشطتها التشغيلية خلال الفترة المحاسبية، كما تلخص الأنشطة التمويلية والاستثمارية النقدية التي تمارسها هذه الشركة خلال نفس الفترة.
2. توفر القائمة معلومات مكملة للإفصاح عن التغيرات الحادثة في المركز المالي خلال الفترة المحاسبية، فيما يتعلق بمجالات الإفصاح عن الجوانب النقدية التي لم يتيسر توفيرها في قائمتي الدخل والميزانية.
3. إمكانية التنبؤ بقدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية المستقبلية التي تساعد في إعداد الموازنة التقديرية، وإمكانية التخطيط لأعمال التوسعة والتجديدات المطلوبة تبعا لتدفقات النقدية المتوقعة.
4. إمكانية التعرف على قدرة المشروع على سداد الالتزامات وفوائد الديون من موارد ذاتية دون اللجوء على مزيد من الإقراض.
5. إمكانية التحقق من قدرة المشروع على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم.
6. توضيح أسباب الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق، وصافي التدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن إتباع الأساس النقدي.
7. معرفة مقدار النقدية المستخدمة في العمليات الاستثمارية والتمويلية.
8. تقييم رحية المؤسسة وجود الأرباح بصفة أن المعلومات التي تعكسها قائمة التدفقات النقدية أكثر مصداقية من المعلومات التي تعكسها قائمة الدخل.
9. تقييم كل من المرونة المالية ودرجة السيولة، ومدى قدرة الشركة على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية وفقا للظروف الطارئة أو غير المتوقعة التي يمكن أن تواجهها في المستقبل.

<sup>1</sup> سالمى محمد الدينوري، مرجع سابق، ص-ص 110-111.

10. تهدف بشكل عام إلى قياس القدرة على توليد التدفقات النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية المحددة ضمن رؤيا واستراتيجية الشركة.

### ثانيا: اهداف قائمة التدفقات النقدية

يمكن القول إن من بين الأهداف التي يخدمها جدول التدفقات النقدية للخرينة ما يلي<sup>1</sup>:

#### 1. تقييم جودة ربحية المؤسسات:

تعتبر ربحية المؤسسة نتيجة لمختلف السياسات التي تتخذها إدارة المؤسسة، وتعبّر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية والاستثمارية، وتوضح نسب ربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التفريق بين الربح الصافي الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق من خلال جدول حسابات النتائج، والتدفق النقدي الصافي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي من خلال جدول التدفقات النقدية للخرينة، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لربح صافي مرتفعا لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، لكن كلما ارتفع التدفق النقدي الصافي التشغيلي الموجب الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس صحيح، وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين، المساهمين والإدارة، والمقرضين.

#### 2. تقييم السيولة:

تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها في المدى القصير عند استحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، وترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل.

<sup>1</sup> شعيب شنوف، مرجع سابق، ص-ص 183-184.



## المبحث الثاني: تبويب وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

لا بد للمهتم بإعداد قائمة التدفقات النقدية، أن يعود إلى ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في هذا المجال.

### المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية

اتفق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعيار المحاسبي الدولي السابع في تصنيف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة، حيث تم تصنيفها إلى تدفقات نقدية تشغيلية وتدفقات نقدية تمويلية وتدفقات نقدية استثمارية، ويسمح تصنيف التدفقات النقدية حسب الأنشطة لمستخدمي المعلومات المالية من فهم تأثير هذه الأنشطة على الوضعية المالية للمنشأة، كما لم يختلف المعيار المحاسبي الدولي السابع مع المعيار الأمريكي رقم 95 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB<sup>1</sup>، لذلك جاء التصنيف كالتالي:

#### أولاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أو من العمليات بمثابة التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة الرئيسية للشركة من مبيعات وإيرادات أخرى ومصرفيات ويعطي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل مؤشر عن مدى مقدرة أنشطة التشغيل في تحقيق تدفق نقدي يزيد من قدرة الشركة على سداد توزيعات أرباح للمساهمين والقيام باستثمارات جديدة دون الحاجة إلى الاستعانة بمصادر تمويل خارجية أو دون الحاجة إلى الحصول على قروض طويلة الأجل<sup>2</sup>.

تنقسم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجية، ويمكن توضيحها كما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> رياض العيونس، دور تحليل قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص83.

<sup>2</sup> عبد الوهاب نصر على وشحاته السيد شحاته، التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص330.

<sup>3</sup> آمال نوري محمد، مرجع سابق، ص336.

### 1. التدفقات النقدية الداخلة

وتمثل المتحصلات النقدية من بيع السلع أو تقديم خدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة، أو المتحصلات النقدية من بيع الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة أو متحصلات من أنشطة تشغيلية أخرى.

### 2. التدفقات النقدية الخارجية

وتمثل المدفوعات النقدية مقابل تكلفة البضاعة أو الخدمات، وكذلك سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين ومدفوعات للعاملين أو أي مدفوعات تشغيلية أخرى. ولذلك يعد النشاط التشغيلي هو الأساس لتوليد الدخل والنقدية، فإن زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن الخارجة في هذا النشاط يعتبر مؤشرا جيدا ومهما لتقييم أداء واستمرارية الوحدة.

### ثانيا: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

هي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات طويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ولتي تشمل على النحو التالي<sup>1</sup>:

1. المقبوضات النقدية على شراء الأجهزة والمعدات.
2. المدفوعات النقدية على شراء الاستثمارات طويلة الأجل.
3. التحصيلات النقدية من بيع الاستثمارات طويلة الأجل.

### ثالثا: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

تتضمن الأنشطة التمويلية كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الالتزامات) والآثار النقدية لهذه الأنشطة من المقبوضات النقدية من إصدار الأسهم العادية والممتازة والسندات والقروض قصيرة الاجل، والمدفوعات النقدية لشراء السندات من الخزينة وسداد القروض والسندات وتوزيعات أرباح الأسهم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فيصل محمود الشواورة، مرجع سابق، ص 282.

<sup>2</sup> صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص 132.

## المطلب الثاني: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

إن قواعد عرض التدفقات النقدية تختلف حسب نوع التدفق النقدي سواء كان تشغيلي أو استثماري أو تمويلي، ولأجل التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية يميز المعيار IAS07 بين طريقتين للعرض<sup>1</sup>.

### أولاً: الطريقة المباشرة

وهذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة وكذلك النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد. وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للشركة مثل السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراة وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة<sup>2</sup>.

ويحتوي جدول سيولة الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات:

### 1. تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (الاستغلال) حسب scf:

تشمل تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية العناصر التالية<sup>3</sup>:

- **التحصيل المقبوض من الزبائن:** وتشمل ما يلي: حساب (70) المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة- ما عدا حساب (709) التخفيضات التجارية الممنوحة- ويجب استثناء وطرح(-): التغير في رصيد حساب 411 الزبائن والحسابات الملحقة، وذلك من خلال الفرق بين رصيد آخر المدة ورصيد أول المدة.
- **التحصيلات الأخرى:** التي تضم حساب (74) إعانات الاستغلال وحساب (757) الإيرادات الاستثنائية عن عمليات التسيير وحساب (758) الإيرادات الأخرى للتسيير الجاري، والتغير في حساب (487) الإيرادات المسجلة مسبقاً.
- **المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:** وتضم ما يلي: حساب (60) المشتريات المستهلكة

<sup>1</sup> سفير محمد «أهمية إعداد وتحليل المعلومات حول التدفقات النقدية في مجمع الأعمال»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثامن، جامعة البويرة، ص 228.

<sup>2</sup> محمد سمير الصبان وآخرون، القياس والتحليل المحاسبي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص 149.

<sup>3</sup> شعيب شنوف، مرجع سابق، ص-ص 174-175.

ماعد حساب (609) التخفيضات التجارية المتحصل عليها من المشتريات، حساب (61) الخدمات الخارجية، حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى، حساب (63) أعباء المستخدمين، ويستثنى منها (-): التغيير في رصيد حساب 401 المورد والمخزونات والخدمات، التغيير في رصيد حساب 467 الحسابات الأخرى الدائنة او المدينة، التغيير في حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة، التغيير في حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

- وكذلك المبالغ المدفوعة لمتعاملين آخرين: وتشمل ما يلي: (64) الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، حساب (65) الأعباء الوظيفية الأخرى، ويستثنى (-) التغيير في رصيد حساب (445) الرسم على القيمة المضافة، التغيير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.
- فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة: تضم حساب (66) الأعباء المالية.
- الضرائب على النتائج المدفوعة: وتحسب كما يلي: حساب (695) الضرائب على الأرباح من نتائج الأنشطة العادية ويطرح منها (-) التغيير في رصيد حساب (444) الدولة والضرائب على النتائج.
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية: وتمثل الفرق بين حساب (77) الإيرادات غير العادية وحساب (67) الأعباء غير العادية.

## 2. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار حسب scf:

تحدد تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار كما يلي<sup>1</sup>:

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية
- + التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية.
- تسديدات حيازة قيم ثابتة مالية.
- + التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.
- + الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.
- + الحصص والاقساط المقبوضة عن النتائج المتسلمة.

<sup>1</sup> صيودة إيناس، مرجع سابق، ص-ص 159-160.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو التالي:

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية: وتحسب حسب العلاقة الآتية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية+ القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
  - التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية: وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
  - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية: وتحسب حسب العلاقة الآتية: التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
  - التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية: وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.
  - الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال: وتتمثل في حساب (76) المنتوجات المالية.
3. تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية:

تحدد تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية كما يلي<sup>1</sup>:

- + التحصيلات في اعقاب إصدار أسهم.
  - الحصاص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.
  - + التحصيلات المتأتية من القروض.
  - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
- ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو التالي:
- التحصيلات في اعقاب إصدار أسهم: تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال+ التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 160.

- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها: وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة (-) التغير في حساب (106) الاحتياطات.
- التحصيلات المتأتية من القروض: وتتمثل في التغير في حساب (16) الاقتراضات والديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.
- تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة: وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) - التغير في حساب (16) الاقتراضات والديون المماثلة. أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات فتتمثل في تأثيرات تنغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الاجل القصير (التوظيفات ذات الاجل القصير وبالغة السيولة) سهلة التحول على سيولة.

ويكون شكل قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة كالتالي:

**جدول رقم (07): الشكل النموذجي لجدول تدفقات الخزينة - الطريقة المباشرة**

البيان	إحالات	الدورة الجارية	أرصدة الدورة السابقة
<b>تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية</b>			
التحصيل من الزبائن			
المبالغ المسددة إلى الموردين-المستخدمين			
فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة			
ضرائب مدفوعة على النتيجة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية			
<b>تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية</b>			
<b>تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية:</b>			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة			
التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية			
فوائد محصلة من التوظيفات المالية			
حصص وأقساط مقبوضة من النتائج			
<b>تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات الاستثمارية</b>			

			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية:
			التحصيل الناتج من اصدار الأسهم
			حصص وتوزيعات أخرى
			تحصيل قروض
			تسديد الديون وقروض أخرى
			تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية
			مؤشر تغير أسعار الصرف في السيولة
			تغير الخزينة خلال السنة المالية
			الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة
			الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة
			تغير الخزينة خلال السنة المالية
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

**المصدر:** شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص-ص. 178-179.

#### ثانياً: الطريقة غير المباشرة

يطلق عليها أيضاً طريقة التسوية Réconciliation Méthode، إذ تبدأ من الربح قبل الضريبة المعد وفق أساس الاستحقاق كما تظهره قائمة الدخل ليتم تعديله ببعض التسويات التي تخص حذف بعض البنود للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وتشمل هذه التسويات العمليات غير النقدية مثل المؤنات والإهلاك والمبالغ المؤجلة أو المستحقة من مقبوضات أو مدفوعات نقدية في الماضي أو المستقبل، أي إن هذه الطريقة تتم عن طريق تعديل صافي الدخل من خلال إرجاع الأعباء غير النقدية التي حذفت، وطرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل<sup>1</sup>. لذا يمكن القول إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة يكمن أساساً في كيفية التعامل مع التدفقات النقدية التشغيلية، أما التدفقات النقدية الاستثمارية والتدفقات النقدية التمويلية فمتماثلة<sup>2</sup>.

يتم اعداد جدول سيولة الخزينة وفق هاته الطريقة اختياريًا، أي إن المؤسسة غير مجبرة على اعداده وفق هذا الأسلوب، وبالتالي فإن الغرض من اعداده يكون بهدف استخدامه مؤشرات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة،

<sup>1</sup> رياض العيونس، مرجع سابق، ص88.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، توزيع دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2011، ص 135.

ويتم تشكيل جدول سيولة الخزينة بالاعتماد على ميزانيتين محاسبيتين وجدول حسابات النتائج، أي ان اعداده لا يكون الا في حالة انتهاء السنة المالية المراد حساب وضعية خزيتها<sup>1</sup>.

ويحتوي جدول سيولة الخزينة بحسب الطريقة غير المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات يمكن تحديدها كما يلي<sup>2</sup>:

### 1. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال:

تحدد تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال كما يلي:

- صافي نتيجة السنة المالية.

- الاهتلاكات والمؤونات.

- تغيير الضرائب المؤجلة.

- تغيير المخزونات.

- تغيير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.

- تغيير الموردين والديون الأخرى.

- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو التالي:

● **الاهتلاكات والمؤونات:** وتتمثل في حساب (68) المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

● **تغيير الضرائب المؤجلة:** وتتمثل في التغيير في حساب (442) الدول، الضرائب والرسوم القابلة للتحويل

من أطراف أخرى.

● **تغيير المخزونات:** ويتمثل في تغيير حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ ناقص التغيير في

حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.

● **تغيير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى:** ويتمثل في التغيير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقه

وحسابات (42) المستخدمين والحسابات الملحقه وحساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه

بالقيم الإجمالية ناقص التغيير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.

<sup>1</sup> ربيع بوصبيح العايش وآخرون، جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 09.

<sup>2</sup> صيودة ايناس، مرجع سابق، ص-ص 161-162.



- تغيير الموردين والديون الأخرى: ويتمثل في التغيير في حساب (40) الموردين والحسابات الملحقة.
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب: ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها. فإذا كان فائض يطرح، أما إذا كان هناك عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

أما فيما يخص تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار وتدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.

ومنه تغير أموال الخزينة للفترة يساوي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية+ تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية + تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية = أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية.

ويكون شكل النموذجي لقائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة كما يلي:

جدول رقم (08): الشكل النموذجي لجدول تدفقات الخزينة - الطريقة غير المباشرة

البيان	إحالات	الدورة الجارية	الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية تعديلات وتصحيحات حول: -اهتلاكات ومؤونات -التغير في الضرائب المؤجلة - التغير في المخزون -التغير في حسابات الزبائن وحقوق أخرى -التغير في حسابات المورد وديون أخرى -زائد/ناقص قيمة التنازل، ضريبة صافية			
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية 1			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية: -المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة -التحصيل الخاص بالتنازل/القيم الثابتة			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية 2			

			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية: - حصص مدفوعة للمساهمين - زيادة أو ارتفاع رأس المال - إصدار قروض - تسديد قروض
			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية 3
		<b>3+2+1</b>	تغير الخزينة خلال السنة المالية
			الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة
			الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة
			مؤشر تغير أسعار صرف العملات
			تغير الخزينة خلال السنة المالية

المصدر: شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص-ص. 181-182.

### المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية لا يعتبر كافيا لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، فإنها لن تكون مفيدة ما لم يتم تحليلها، وذلك من خلال معرفة الأسباب التي جعلت بنودها تبدو كما هي عليه، كما ان المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها لاستخراج مجموعة من النسب لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

### المطلب الأول: تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة

إن جدول الخزينة يعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف يتم التطرق على منطوق هذا الجدول وشرح التدفقات بحثا عن التوازن المالي للخزينة. وينقسم الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية ومتميزة لكنها مرتبطة فيما بينها كما يلي<sup>1</sup>:

#### أولا: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال "A"

حيث يحصر هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، وبالتالي فهو يوضح ويبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى كما يمكن ان تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاح والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال، حيث يمكن اعتبار التمويل الذاتي والتغير في الاحتياج في راس مال العامل اهم مؤشرين في تكوين خزينة الاستغلال<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حود ميسة جمال ودشاش عبد القادر، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع IAS07، بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة، المؤتمر العالمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/11/30/29، ص 18.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 19.

### ثانيا: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B"

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وهو ما يسمح بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحياسة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية)<sup>1</sup>.

### ثالثا: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل "C"

يوضح هذا القسم الأخير كلا من أشكال التمويل التي قد تم اعتمادها من قبل المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاءة الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار، كما يمكن أن تبين القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافآت رأس المال.

ونشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين تدفقات دورة التمويل هما رفع رأس المال، وتوزيع مكافآت رأس المال:

1. الرفع من رأس المال: والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمة؛ إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية.
2. توزيع مكافأة رأس المال: تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة. مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية<sup>2</sup>.

### رابعا: العلاقات المالية للتوازن

يتشكل جدول تدفقات الخزينة كما ذكر سابقا من ثلاث اقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال A.
- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار B.
- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C .
- التغير في الخزينة: حيث ظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي:  $D=A-B+C$

<sup>1</sup> لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص119.

<sup>2</sup> حود ميسة جمال ودشاش عبد القادر، مرجع سابق، ص 20.

ولكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي:  $A-B+C=0$ .

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد عن الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة خزينة الاستغلال "A" وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B" حيث أن:

1. إذا كان  $A-B > 0$ : فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، لكن قبل إصدار حكم إيجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من ان الاستثمارات المنجزة تمطن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية.

2. إذا كان  $A-B = 0$ : هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي انها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيدا في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، غدا انه يمكن للمؤسسة ان تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى ان يكون الرصيد "A-B" ضعيفا بالرغم من ان خزينة الاستغلال "A" كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء على القروض.

3. إذا كان  $A-B < 0$ : المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب ان تستخدم موارد التنازل عن الاستثمارات أو ترفع راس المال.

إذا كان معدل نمو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة قوي، فإن أهمية الاستثمارات الواجب القيام بها يمكن ان تؤدي إلى جعل الرصيد "A-B" سالبا، إذا تنفيذ هذه الاستثمارات ضروري من اجل الحفاظ على حصة المؤسسة في السوق وبالتالي المحافظة على بقاءها وعليه يؤدي ضعف أو غياب الاستثمارات على جعل المؤسسة عديمة المناعة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص-ص 21-22.

## المطلب الثاني: مقاييس قائمة التدفقات النقدية

يكن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية في تقديم معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، كونها مبينة على الأساس النقدي فهي تبين الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي تمارسها الشركة خلال فترة زمنية معينة، كما تقوم قائمة التدفقات النقدية بدورين رئيسيين هما التحليل التاريخي للأوضاع المالية للمؤسسة، مما يساعد في بيان نقاط القوة والضعف للمؤسسة وتقدير الوضع المالي المستقبلي لها استناداً لأدائها السابق، كما يمكن الاستفادة من معلومات قائمة التدفقات النقدية في وضع مقاييس تتدرج منها مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة<sup>1</sup>.

### أولاً: مقاييس جودة الربحية

تعتبر هذه المقاييس عن مدى استمرارية التدفقات النقدية للشركة أكثر من استمرارية الاستحقاق، حيث تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وبين صافي التدفق النقدي وذلك على اعتبار ان صافي الدخل يتم تحديده على أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي على الأساس النقدي<sup>2</sup>.

من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتخدم أغراض تقييم جودة أرباح الشركة:

1. نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من  $\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الأرباح التشغيلية}}$  the adequacy of cash flows from operating

تحدد هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية<sup>3</sup>:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/الاحتياجات النقدية الأساسية

تعتبر هذه النسبة عن مقدرة المنشأة في توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية مثل سداد الديون، والانفاق الرأسمالي، ودفع توزيعات الأرباح.

<sup>1</sup> صبيوة إيناس، مرجع سابق، ص 164.

<sup>2</sup> راغب الغصين ومنال الموصلي، أهمية مقاييس التدفقات النقدية في اتخاذ القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد2، 2013، ص212.

<sup>3</sup> علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011، ص 134.

2. مؤشر النقدية التشغيلية: **operating cash index**

تحدد هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

(صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الأجل) / صافي الدخل)

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

3. نسبة النشاط التشغيلي: **opération index**

تحدد هذه النسبة من العلاقة التالية<sup>2</sup>:

(التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية/الربح من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة)

توضح هذه النسبة مدى قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، كما تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة.

4. العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: **cash-flow return on assets**

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي<sup>3</sup>.

ويحدد بالمعادلة التالية:

(صافي التدفق النقدي من التشغيلي/مجموع الأصول)

5. نسبة التدفق النقدي: **operating cash-flow ration**

تحدد هذه النسبة من العلاقة التالية<sup>4</sup>:

(جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ صافي المبيعات)

<sup>1</sup> chotkunakitti, porntip, 'cash flows and Accrual Accounting in predicting Future Cash flows of thai listed companies', in partial fulfilment of the degree of doctor of business Administration, southern Cross University,australia,2005,p 54.

<sup>2</sup> شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 185.

<sup>3</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص 163.

<sup>4</sup> يحيى مفيدة وعريف عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 11.

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية.

### ثانيا: مقاييس جودة السيولة

تعبر هذه المقاييس عن مدى قدرة الشركة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة، حيث ترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، كما تقيس نسب السيولة المالية مدى مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة، وتقاس هذه النسب بتقييم مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة<sup>1</sup>. ومن اهم هذه النسب:

#### 1. نسبة تغطية النقدية: cash coverage ratio

تقاس هذه النسبة بواسطة المعادلة التالية<sup>2</sup>:

(صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية)

وتؤشر هذه النسبة ما إذا كانت المنشأة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة على التمويل عن طريق الاقتراض او بواسطة أدوات الملكية او من خلال كلا الطرفين.

#### 2. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الاجل واوراق الدفع

تحدد هذه النسبة حسب العلاقة التالية<sup>3</sup>:

(التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية/ (الديون طويلة الاجل المستحقة +الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل))

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في الديون طويلة الأجل والديون واوراق الدفع قصيرة الاجل المستحقة، وكل ما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك ان وضع المؤسسة جيد وانها لا تعاني من مشكلة السيولة.

<sup>1</sup> صبيودة إناس، مرجع سابق، ص 165

<sup>2</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 165.

<sup>3</sup> شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 188.



### 3. نسبة المدفوعات الازمة لتسديد فوائد الديون: interest paid ratio

تحدد هذه النسبة حسب العلاقة التالية<sup>1</sup>:

(فوائد الديون/ صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية).

ان ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة الازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

### ثالثا: مقاييس تقييم السياسات المالية للمنشأة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية<sup>2</sup>. ومن اهم هذه النسب:

### 1. نسبة التوزيعات النقدية: cash distribution ration

تحدد هذه النسبة حسب العلاقة التالية<sup>3</sup>:

(التوزيعات النقدية للمساهمين/ صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية)

وتوضح هذه النسبة سياسة المنشأة في توزيع الأرباح وتدل على ما إذا كانت المنشأة تجلب نقدية كافية لدفع تلك التوزيعات وتفيد هذه النسبة أيضا المستثمرين عند مقارنتها بالسنوات السابقة لمعرفة مدى استقرار التوزيعات السنوية على المساهمين.

### 2. نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: interest and dividends received ratio

تحدد هذه النسبة حسب العلاقة التالية<sup>4</sup>:

(المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات/ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية).

<sup>1</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص 164.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 166.

<sup>3</sup> سوزان عطا درغام، مرجع سابق، ص 55.

<sup>4</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص 165.

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

### 3. نسبة الإنفاق الرأسمالي:

تحدد هذه النسبة حسب العلاقة التالية<sup>1</sup>:

(الإنفاق الرأسمالي الحقيقي/التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الاجل وإصدارات الأسهم والسندات).

توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في الأصول الإنتاجية.

### رابعا: مقاييس المرونة المالية: Financial Flexibilité

وهي قدرة المنشأة على الاستجابة والتكيف مع الازمات المالية والاحتياجات الطارئة وانتهاز الفرص غير المتوقعة. وتقيس مدى مقدرة المنشأة على تغطية التزاماتها (طويلة الاجل) من عملياتها التشغيلية من دون اللجوء لبيع أحد أصولها<sup>2</sup>. ومن اهم هذه المقاييس:

### 1. نسبة تغطية النقد للدين

تحدد هذه النسبة حسب العلاقة التالية<sup>3</sup>:

(صافي النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية/متوسط مجموع الالتزامات)

توضح نسبة تغطية الديون قدرة الشركة على توليد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لدفع التزام الديون طويلة الأجل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سوزان عطا درغام، مرجع سابق، ص 56.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 56.

<sup>3</sup> منال الموصلي وراغب الغصين، مرجع سابق، ص 214.

<sup>4</sup> Chotkunakitti, ipid, p53.

### خامسا: التدفق النقدي الحر

التدفق النقدي الحر هو ذلك المبلغ المالي الذي تكون فيه المنشأة لها الحرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم الخزانة او ببساطة هو إضافة لسيولة المنشأة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمنشأة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة.

ويجب أن تغطي النقدية كلا من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة، والفوائد، وضرائب الدخل، وتوزيعات الأرباح، ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

**التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي من نشاطات التشغيل/التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار في الآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل**

ويستخدم التدفق النقدي في تقييم المنشآت وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم. كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية وحياسة المنشآت الأخرى والانفاق الرأسمالي الإثمائي والتوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المنشأة.

إذا كان التدفق النقدي الحر موجبا فهذا يشير إلى أن المنشأة قد غطت جميع التزاماتها النقدية المخطط لها ولديها نقدية إضافية لتقليل حجم الديون والتوسع في حجم منشآتها.

اما إذا كان التدفق النقدي الحر سالبا فهذا معناه أن على المنشأة التصرف في الاستثمارات عن طريق البيع او الاقتراض او زيادة راس المال أي الاجل القصير للاستمرار عند مستوياتها المخططة، وغذا ظل التدفق النقدي الحر سالبا للعديد من السنوات فإنه على المنشأة البحث عن مصادر تمويل مناسبة للاستمرار في نشاطها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>سوزان عطا درغام، نفس المرجع، صص 57-58.

## خلاصة الفصل الثاني

نتيجة عجز القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، ظهرت قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر إضافة هامة إلى القوائم المالية الأساسية لأنها تبين قدرة المؤسسة على توليد النقدية، وهذا ما جعل لها أهمية كبيرة لدى مستخدمي القوائم المالية.

إن تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث أنشطة يمكن مستخدمي القوائم المالية التعرف إلى صافي التدفقات النقدية الناتج من كل نشاط، ومعرفة المشاكل التشغيلية الحقيقية للمؤسسة، خاصة وأن الكثير من مستخدمي القوائم المالية يهتمون بصفة خاصة بالتدفقات النقدية التشغيلية.

كما أن اعداد قائمة التدفقات النقدية يتيح الحصول على معلومات مفيدة في تقييم سيولة وربحية المؤسسة، وكذا السياسة التمويلية للمؤسسة.

## الفصل الثالث

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس

والمراقبة E.N.A.M.C

## تمهيد

بعدها تطرقنا في الجانب النظري الى نظرة حول التحليل المالي وقائمة التدفقات النقدية من جهة، ومن جهة أخرى تم التطرق إلى تحليل الوضعية المالية باستخدام قائمة التدفقات النقدية من خلال عرض مقاييس قائمة التدفقات النقدية، وكيفية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام هذه المقاييس، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على ارض الواقع، وقد وقع اختيارنا على المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة "E.N.A.M.C" باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري محاولين التعرف على الوضع المالي لأحد اقسامها المتمثل في قسم الكهرباء.

سنحاول في هذه الدراسة التطبيقية الربط بين ما تم التوصل إليه نظريا وما هو موجود عمليا، خاصة ان هذا النوع من الدراسة عبارة عن دراسة قسم واحد من المؤسسة.

فمن خلال المقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة المحاسبة العامة وباقي المحاسبين وكذا من خلال الاطلاع على القوائم المالية التي تعدها هذه المصلحة، حاولنا معرفة الكيفية التي تستعملها المصلحة في إعداد قائمة التدفقات النقدية ومعرفة الخطوات الأولى التي تقوم بها المؤسسة لإعداد هذه القائمة، وباستعمال مقاييس قائمة التدفقات النقدية قمنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ثم حاولنا القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال قوائم أساس الاستحقاق باستخدام مقاييس جودة السيولة والربحية ومقارنتها مع مقاييس جودة الربحية والسيولة القائمة على الأساس النقدي، وذلك من اجل التحقق من الفرضية الثانية المتمثلة في " تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقديم معلومات تفيد في تقييم سيولة وربحية المؤسسة بالتكامل مع النسب القائمة على أساس الاستحقاق".

## المبحث الاول: التعريف بالمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة E.N.A.M.C

### المطلب الأول: تقديم المؤسسة وطبيعة نشاطها

أولاً: نبذة تاريخية عن المؤسسة قبل وبعد الهيكلة

تقرر إنجاز المصنع - المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة في 1975/06/02 وقد عهد بإنشائه إلى شركة سونلغاز، حيث تمت دراسة الأشغال والإنجازات في مدة خمس سنوات، وتم الانطلاق الفعلي لإنتاج أجهزة العداد الكهربائي في سنة 1980 تم استمرت في تطويرها إذ تحصلت على عقود أخرى من العدادات.

ظهرت E.N.A.M.C\* إلى الوجود بعد إعادة الهيكلة للشركة الأم "سونلغاز" بموجب المرسوم 83/633 المؤرخ في: 1983/11/05 وتعتبر المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة من المؤسسات الكبرى الفريدة من نوعها ليس على المستوى الوطني فقط بل المستوى الإفريقي، حيث أدمجت ضمن قطاع الصناعات الثقيلة وأصبحت تحت وصاية وزارة الصناعة الثقيلة MILD في إطار الهيكلة للوحدات الاقتصادية في ظل الإصلاحات.

وكانت استقلاليتها في تاريخ 10 جويلية 1989 برأس مال قدره 30 مليون دينار موزع على أربع صناديق مساهمة ليصبح سنة 1993: 105 مليون دينار ليرتفع بعدها إلى 560 مليون دينار سنة 1998 ليصبح سنة 1999 770 مليون دينار أما في 2011 بلغ 2 مليار دينار.

تقع وحدة العدادات جنوب دائرة العلمة وبالضبط في المنطقة الصناعية طريق باتنة ص - ب رقم 02 ولاية سطيف وتتربع على مساحة اجمالية قدرها 13 هكتار منها 4.5 هكتار مغطاة بها.

1. بناية لأشغال ومصالح الصيانة ومركز صحي.
2. قسم استلام الموارد الأولية.
3. أربعة ورشات مجهزة بعتاد الصناعة ومخازن للمواد.
4. مطعم.
5. مديرية تقع على طريق جميلة بنفس الدائرة (LE SIEGE).

وما يجدر الإشارة إليه أن حقوق الملكية الصناعية تم شراؤها من عدة شركات أجنبية ارتبطت هذه الشركات بعقود الرخصة.

ونظرا للسياسة الاقتصادية الجديدة للبلاد وابتداء من جانفي 1994 قسمت المؤسسة إلى 4 أقسام شبه مستقلة عن بعضها البعض.

1. قسم السوائل
2. قسم الكهرباء
3. قسم الخدمات الصناعية الامدادات
4. قسم الأدوات

#### ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

إن المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة تعتبر من المؤسسات الكبرى، ليس على المستوى الوطني فقط بل حتى على المستوى الإفريقي، ولذلك يجب عليها وضع مخطط تنظيمي دقيق يساعد على أداء نشاطها على أحسن وجه من خلال المخطط الذي سنوضحه في الشكل (1) فإننا نجد أنه بالإضافة إلى المديرية العامة هناك:

1. مديرية تسيير الرقابة والتنظيم.
2. مديرية التطوير.
3. مديرية المالية.
4. مديرية الموارد البشرية.
5. مديرية التجارة.

وكذا تنقسم المديرية العامة إلى عدة أقسام:

1. قسم الكهرباء: الذي من وظيفته صنع عدادات الكهرباء، القاطع، الأزرار الكهربائية.
2. قسم السوائل: والذي من وظيفته صنع عداد الغاز، عداد الماء، عداد البنزين.
3. قسم الخدمات الصناعية والإمدادات: يتولى عمليات النقل والجمركة.
4. قسم الأدوات: يقوم بصيانة الأدوات ووسائل الانتاج.



**1. المديرية العامة:**

تقوم بمهمة التسيير والأشراف وإدارة باقي الأقسام ومديريات المؤسسة والتنسيق بين مختلف هذه الأقسام كما تقوم كذلك باتخاذ القرارات المناسبة لظروف العمل ومصحة المؤسسة.

**2. مديرية التسيير والتنظيم:**

تقوم بمتابعة نشاط المؤسسة وتنظيمه وتسييره وكذلك التنبؤ بمستقبل المؤسسة وكذا مراقبة النتائج الفعلية مع التقديرية

**3. مديرية التطوير:**

وتهتم بالمشاريع التنموية للمؤسسة وتوسيع نشاطها، وتسعى لتحسين جودة المنتوجات ومراقبة النوعية.

**4. مديرية المالية والمحاسبة:**

تقوم بمختلف العمليات المحاسبية والمالية للمؤسسة وتجميع مختلف المعلومات للوحدات التابعة للمؤسسة الأم.

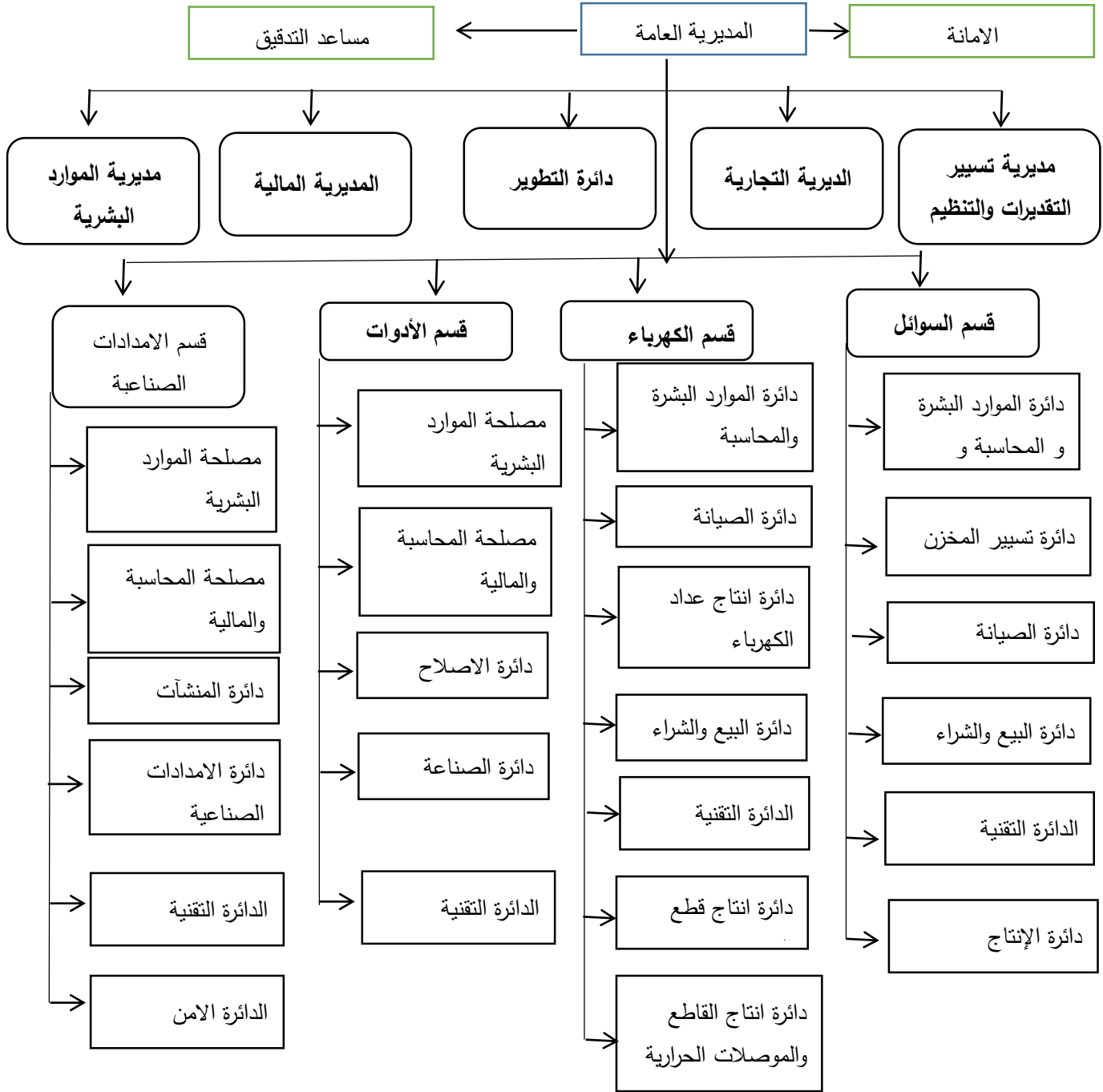
**5. مديرية الموارد البشرية:**

تتكلف بتسيير الموارد البشرية للمؤسسة وتكوينهم تكويناً جيداً كما تقوم بإصدار قوانين تتعلق بتكوينهم وتسييرهم وتنظيمهم.

**6. المديرية التجارية:**

تتولى مهمة بيع المنتجات وتوزيعها كما تهتم كذلك بالمجال التسويقي، حيث تقوم بدراسة السوق وترقية المبيعات.

الشكل (04): الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة



المصدر: وثائق خاصة بالمديرية العامة للمؤسسة

ثالثا: أهداف المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة:

لكون مؤسسة E.N.A.M.C الفريدة من نوعها في الوطن التي تنتج منتجات عدادات وأجهزة القياس المختلفة فلها أهداف اقتصادية كبرى تبدو واضحة من خلال الأهداف المرسومة ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1. تغطية السوق المحلية وتلبية الطلب الوطني من منتج العدادات واجهزة القياس.
  2. تحقيق الربح الذي يعود بالفائدة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي
  3. توفير مناصب الشغل والتخفيف من البطالة.
  4. إدخال العملة الصعبة للوطن وذلك من خلال تسويق منتجاتها وكل القطع التابعة لها إلى جملة من دول العالم نذكر منها: ألمانيا، روسيا، تونس، مصر... الخ وتكون في معظم الاحيان عبارة عن مقاصة بينهما.
  5. العمل الدائم للبحث والتطوير في خلق صناعة جديدة وحديثة في مجال الميكانيك الدقيقة.
- وبهذه الأهداف الطموحة استطاعت المؤسسة اكتساب ثقة أكبر مجموعات اقتصادية عالمية وخاصة أنها حاليا تملك خبرة كبيرة في الميدان وانعدام أو غياب المنافسة المحلية.

## المطلب الثاني: تقديم قسم-الكهرباء-

أولاً: تعريف قسم الكهرباء.

هو قسم من اقسام المؤسسة الأربعة، وهم قسم الكهرباء، قسم السوائل، قسم الأدوات، قسم الخدمات الصناعية والإمدادات.

حيث يختص قسم الكهرباء في تصنيع وتركيب تجارة أجهزة القياس والمراقبة الكهربائية وتصنيع بعض القطع التي تدخل في صناعة عداد الغاز والقطع المعدنية البلاستيكية التي تدخل في صناعة عداد الماء لفائدة دائرة الإنتاج التابعة لقسم السوائل.

ويتكون قسم الكهرباء من الدوائر التالية:

- دائرة منتج الكهرباء
  - دائرة المالية والمحاسبة والموارد البشرية
  - دائرة الصيانة
  - دائرة الشراء والبيع
  - الدائرة التقنية
1. دائرة المالية والمحاسبة والموارد البشرية:

وتتفرع هذه الدائرة إلى مصلحتين هما:

- مصلحة المالية والمحاسبة:

تقوم هذه المصلحة بكل ما يتعلق بالمحاسبة وتسيير أموال المحاسبة (مبيعات، مشتريات، حركة الأموال، حركة المخزون) وتعتمد اعتماداً كلياً على النظام المركزي والذي يتمثل في اليوميات المساعدة وهذا لكثرة العمليات المحاسبية داخل هذه الوحدة هذه الأخيرة تنقسم إلى قسمين هما:

### • فرقة المالية

تشرف على متابعة وثائق التصدير والاستيراد بحيث يكون لها اتصال مع البنك، كما تقوم بإعداد جدول تقييم الوضعية المالية خلال كل شهر وإرساله إلى جميع الدوائر خاصة دائرة المالية للمديرية.

• فرقة المحاسبة

تتكون من رئيس الفرقة يعمل تحت اشرافه عون العملاء، عون الموردون، ويقوم رئيس الفرقة بالتسجيل المحاسبي لحركة المخزون، دخول، خروج.

2. دائرة منتج الكهرباء:

تهتم بالتصنيع والإنتاج، الصادرات والواردات، كما تشرف على المصالح التالية: مصلحة التركيب، مصلحة الصناعة الميكانيكية، مصلحة القولية ومعالجة السطوح، مصلحة تسيير الإنتاج.

3. دائرة منتج القاطع:

تشرف على المصالح التالية: مصلحة القاطع، مصلحة الملامس، مصلحة تسيير الإنتاج.

4. دائرة الشراء والبيع:

تشرف على مصلحتين: مصلحة شراء وتسيير المخزون، مصلحة البيع والتوزيع.  
مع العلم أن هذه الدائرة تعمل على تعيين الزبائن الخاصين لوحدها كما تشرف كذلك على عمليات التصدير والاستيراد وتهتم بتصفية الحسابات مع الخارج.

5. دائرة الصيانة:

ويتجلى دورها في صيانة العتاد وآلات الإنتاج ليصبح بمقدور المؤسسة الحيازة على آلات ومعدات متطورة بتكلفة اقل، وهذا لتخفيف العبء على المؤسسة من جهة وتطوير الإنتاج وتحسين ظروف العمل من جهة  
اخر، كما تضم مصلحتين هما:

- مصلحة المناهج والدراسات

- مصلحة الصيانة الميدانية

6. الدائرة التقنية:

تشرف هذه الدائرة على مراقبة نوعية الإنتاج ومدى تجاوبه مع متطلبات السوق المحلية والأجنبية كما تسعى في بحوثها إلى إيجاد طريقة مثلى في الإنتاج والتحكم في التكاليف وتتفرع إلى مايلي:

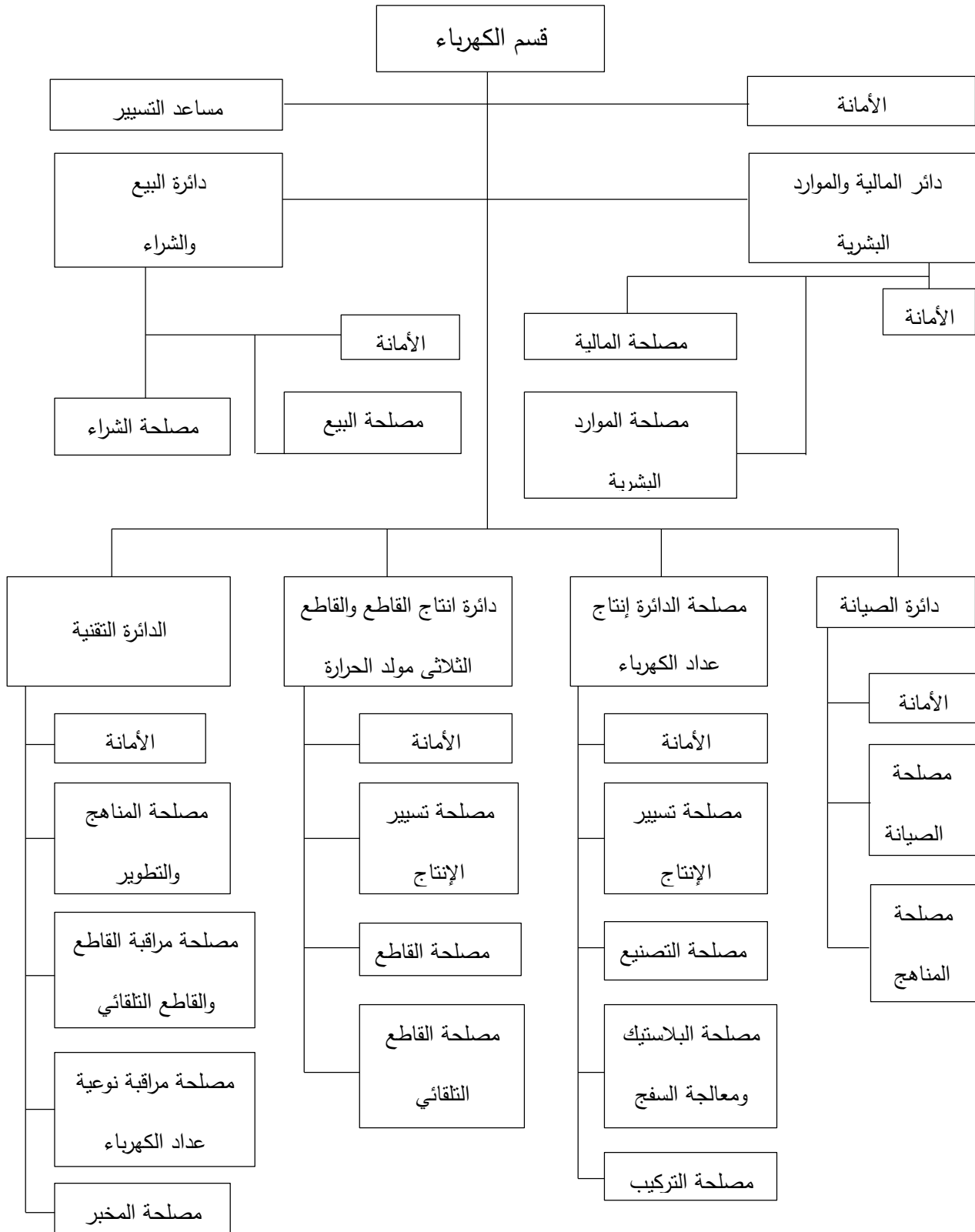
- مصلحة المناهج

- مصلحة مراقبة الجودة

- مصلحة التطوير

ويعتمد قسم الكهرباء في تأدية مهامه على الهيكل التنظيمي الممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لقسم الكهرباء



المصدر: وثائق خاصة بالمؤسسة

## ثانيا: اهم الشركات التي يتعامل معها قسم الكهرباء

إن القسم يتعامل مع العديد من الشركات المحلية والدولية التي تموله بالمواد الأولية، الزيوت، الكلاء، الورق المقوى، ..... وفيما يلي نذكر أهم الشركات المحلية والأجنبية بالترتيب حسب درجة واهمية التعامل:

### 1. أهم الشركات الوطنية:

من اهم المتعاملين نذكر:

#### الزبائن:

- المؤسسة الوطنية للمنتوجات البترولية، العلمة، تمويل القسم بالزيوت
- مؤسسة سونلغاز
- مؤسسة كهريف-كهرياء الريف-
- مؤسسة كهركيب
- زبائن متعاقدين مع مؤسسة AMC (وكلاء معتمدين)
- رياض الفتح، عيشور، وهناك أيضا زبائن آخرون.

#### الموردين:

- المؤسسة الوطنية للوالب والسكاكين والصنابير "BCR" عين الكبيرة، تمويل القسم باللوالب.
- مؤسسة "ENIP" ولاية سكيكدة، تمويل القسم بالمواد الأولية.
- شركة ENAP للطلاء والدهن تمويل القسم بالدهن.
- شركة «SOUTHELEC» الجزائر العاصمة، تمويل القسم بالمواد المساعدة على التلحيم

### 2. أهم الشركات الأجنبية:

#### تتعامل مع عدة مؤسسات أهمها:

- شركة فرنسية تمويل القسم بقطع الغيار، «ARAMI» أرامي.
- شركة «TALAP» المانيا تمويل المؤسسة بقطع الغيار.
- شركة «JAK-DAW»فرنسا تمويل قطع الغيار.
- شركة «WITTMAN» فرنسا تمويل بقطع الغيار.
- شركة «AGESCO» فرنسا تمويل بقطع الغيار.
- شركة «SEMP» تونس.

- شركة «OTTOWOLFF» ألمانيا.
- شركة «GUHRING» ألمانيا.
- شركة «WENZHOU» الصين.
- شركة «ABBSTEMENS» سويسرية تمويل القسم بقطع الغيار.
- شركة «ABBSTOTEZ-KONTACT» ألمانيا تمويل القسم بالمواد الكيماوية، مواد أولية، المواد الثانوية.
- KLLIBER-LUBRICAL البلجيكية تمويل القسم بالمواد الأولية.
- BERSTROP-DITTI الإيطالية تمويل القسم بالمواد التعدينية.

وتجدر الإشارة هنا ان للقسم نوع آخر من التعاملات والمتعلق بالشركات التي تسوق لها العدادات الكهربائية، ولقد تبين أن 90% من الإنتاج يباع لشركة سونلغاز، وبذلك فتعتبر الزيوت الرئيسي والدائم للقسم، أما 10% الباقية للمؤسسات الخاصة، وبعض الشركات الأجنبية التي تستورد منها المواد وذلك بعملية مقاصة.



## المبحث الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية

### المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة باستخدام مجموعة من المعلومات المستخرجة من ميزانيتين لسنتين متتاليتين 2015-2016، وجدول حساب النتيجة للسنة الجارية، ومعلومات أخرى من ميزان المراجعة.

### أولاً: الميزانية المقارنة لسنتي 2015-2016

#### الجدول رقم (09): الميزانية المالية المقارنة (أصول) لسنة 2016 لمؤسسة E.N.A.M.C

2015	2016			الأصول
	الإجمالي	الاستهلاكات والمؤونات	الإجمالي الخام	الأصول المالية
				الأصول غير الجارية
				التثبيبات المعنوية
6627193.74	15838747.39	12822121.49	28660868.88	برامج الإعلام الآلي
				التثبيبات المادية
205605062.93	228244088.46	493135857.91	721379946.37	المعدات النقدية والصناعية
8440015.84	22430685.59	72871017.07	95301702.66	تثبيبات مادية أخرى
<b>240672272.51</b>	<b>266513521.44</b>	<b>578828996.47</b>	<b>845342517.91</b>	مجموع الأصول الغير الجارية
				الأصول الجارية
774026547.08	799634585.00	66232032.44	865866617.44	المخزونات
823656884.64	581536893.56	501533.11	582038426.67	العملاء
48270755.87	5846105.14		5846105.14	المدينون الآخرون
157756353.82	162255377.67		162255377.67	الصندوق
<b>1760266861.37</b>	<b>1549272961.37</b>	<b>66733565.55</b>	<b>1616006526.92</b>	مجموع الأصول الجارية
<b>2000939133.92</b>	<b>1815786482.81</b>	<b>645562562.02</b>	<b>2461349044.83</b>	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم(10): الميزانية المالية المقارنة(خصوم) لسنة 2016 لمؤسسة E.N.A.M.C.

2015	2016	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
		رأس المال الصادر
		رأس مال غير مطلوب
		العلاوات والاحتياطات
		فارق إعادة التقييم
696652992.42	114976211.93	النتيجة الصافية
		مرحل من جديد
<b>696652992.42</b>	<b>114976211.93</b>	<b>المجموع</b>
		الخصوم غير الجارية
8096295.04	6256080.49	الضرائب (المؤجلة والموصود لها)
945491836.78	943147760.89	مؤونات ومنتجات مثبتة مسبقا
<b>953588131.82</b>	<b>949403841.38</b>	<b>مجموع الخصوم الغير جارية</b>
		<u>الخصوم الجارية</u>
360784595.51	302868902.56	الموردون وحسابات ملحقة
8416962.20		الضرائب
228684115.85	3840975.60	عملاء الدفع
51988911.32	72151004.54	ديون أخرى
-299176575.20	-653454453.20	الحسابات المرتبطة ب أقسام المؤسسة
<b>350698009.68</b>	<b>-274593570.50</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية</b>
<b>2000939133.92</b>	<b>1815786482.81</b>	<b>مجموع الخصوم</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: جدول حساب النتائج

الجدول رقم(11): جدول حسابات النتائج المقارن لسنة 2016 لمؤسسة E.N.A.M.C

البيان	2016	2015
رقم الأعمال	4519431152.42	3360097332.24
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون	212977816.03	72908274.75
انتاج السنة المالية	<b>4732408968.45</b>	<b>3287189057.49</b>
المشتريات المستهلكة	2408449741.79	1673400568.30
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	140388556.55	70919509.70
استهلاك السنة المالية	<b>2548838298.34</b>	<b>1744320078.00</b>
القيمة المضافة	<b>2183570670.11</b>	<b>1542868979.49</b>
أعباء المستخدمين	356908844.18	316651328.64
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	17353342.32	144086640.11
اجمالي فائض الاستغلال	<b>163128403.61</b>	<b>1082131010.74</b>
المنتجات العملياتية الأخرى	50337533.60	22753888.34
الأعباء العملياتية الأخرى	343250775.37	302010381.37
المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	234081710.08	86923550.01
استرجاع على خسائر القيمة	20921877.41	4827943.57
النتيجة العملياتية	<b>1147055329.17</b>	<b>720778911.27</b>
المنتجات المالية	9366723.45	11188361.17
الأعباء المالية	154458400.69	35314280.02
النتيجة المالية	<b>6079117.24</b>	<b>24125918.85</b>
النتيجة قبل الضريبة	<b>1140976211.93</b>	<b>696652992.42</b>
مجموع منتجات الأنشطة العادية	4813035102.91	3325959250.57
مجموع أعباء الأنشطة العادية	3672058890.98	2629306258.15
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	<b>1140976211.93</b>	<b>696652992.42</b>
صافي نتيجة السنة المالية	<b>1140976211.93</b>	<b>696652992.42</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

### المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية

بدأت المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة E.N.A.M.C إعداد قائمة التدفقات النقدية منذ بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010، حيث تعتمد المؤسسة في إعداد هذه القائمة على الطريقة المباشرة. ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية استنادا على المعلومات المتوفرة في الميزانية وقائمة الدخل، بالإضافة إلى معطيات تستخرج من دفاتر المؤسسة والخاصة بحركة الحسابات.

أولا: إعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة E.N.A.M.C بالطريقة المباشرة

جدول رقم(12): قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة لمؤسسة E.N.A.M.C لسنة 2016

2015	2016	البيان
		<b>تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال</b>
3197741787	4536708003	مقبوضات نقدية من العملاء
-1699468592	-2420943984	مدفوعات نقدية للموردين
-408481257	-505348517	مدفوعات نقدية للمستخدمين
		الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-136817002	-180803060	الضرائب على النتائج المدفوعة
<b>952974936</b>	<b>1429612442</b>	<b>تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية</b>
		تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
<b>952974936</b>	<b>1429612442</b>	<b>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)</b>
		<b>تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</b>
-66407917	-71799835	تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية
		التحصيلات من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية أو المعنوية
		تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية
		التحصيلات من عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية
		الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
		الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
<b>-66407917</b>	<b>-71799835</b>	<b>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)</b>
		<b>تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل</b>

		التحصيلات الناتجة عن إصدار أسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة
		<b>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)</b>
-24125919	-6079117	تأثيرات تغير سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
-1108848777	-650581474	تأثيرات تغير العلاقات الداخلية
<b>-246407676</b>	<b>701152016</b>	<b>تغير الخزينة للفترة (A+B+C)</b>
404164030	157756354	الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة
157756354	162255378	الخزينة ومعادلتها عند اقفال السنة
<b>-246407676</b>	<b>4499024</b>	<b>تغير الخزينة خلال الفترة</b>
		<b>المقاربة مع النتيجة المحاسبية</b>
-1094851946	-696652992	النتيجة المحاسبية للفوائد
-246407676	4499024	تحصيلات العمليات
<b>-848444269.60</b>	<b>-701152016.27</b>	<b>الفرق</b>

من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: الإيضاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

1. المقبوضات النقدية من العملاء: وتحسب كما يلي: حساب (70) المبيعات من قائمة الدخل - التغير في

رصيد حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقه (رصيد آخر مدة-رصيد اول مدة) + التغير في رصيد

عملاء الدفع (رصيد آخر المدة - رصيد أول المدة).

- المبيعات من قائمة الدخل = 45194311.52

- التغير في رصيد الزبائن = 581536893.56 - 823656884.64 = -242119991.1

- التغير في رصيد عملاء الدفع = 3840975.6 - 228684115.9 = -2243140.3

ومنه: المقبوضات النقدية من العملاء = 2243140.3 - 242119991.1 + 4519431152 =

4536708003 =

أو يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

**جدول رقم(13): حساب المقبوضات النقدية من العملاء سنة 2016**

الحساب	البيان	رصيد سنة 2016 (2)	رصيد سنة 2015 (1)	التغير (1-2)
411	الزيائن	581 536 894	823 656 885	242 119 991
416	الزيائن المشكوك فيهم	501 533	501 533	0
419	الزيائن الدائنون	-3 840 976	-228 684 116	-224 843 140
701	المبيعات من المنتجات التامة المصنعة	-4 519 349 317		4 519 349 317
706	تقديم الخدمات الأخرى	-16 916 250		16 916 250
709	التخفيضات والتنزيلات والمحسومات ممنوحة	16 834 415		-16 834 415
	<b>المجموع</b>	<b>-3 941 233 701</b>	<b>595 474 302</b>	<b>4 536 708 003</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

**2. مدفوعات نقدية للموردين:** وهي مجموع المبالغ التي تدفع للموردين المتعاملين مع المؤسسة خلال السنة وتساوي الفرق بين المدفوعات النقدية للموردين اول مدة وآخر مدة وتتمثل في عدد كبير من الحسابات يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

**جدول رقم(14): حساب مدفوعات النقدية للموردين سنة 2016**

الحساب	البيان	رصيد سنة 2016 (2)	رصيد سنة 2015 (1)	التغير (1-2)
138	منتجات أخرى وأعباء مؤجلة	-6 256 080	-8 096 295	-1 840 215
31	المواد الأولية واللوازم	360 742 223	616 116 490	255 374 267
37	المخزونات في الخارج	187 664 432	116 549 236	-71 115 196
40	الموردون والحسابات الملحقة	-302 868 903	-360 784 596	-57 915 693
60	المشتريات المستهلكة	2 408 449 742		-2 408 449 742
61	الخدمات الخارجية	105 828 309		-105 828 309
62	الخدمات الخارجية الأخرى	34 560 248		-34 560 248
657	الأعباء الاستثنائية للتسيير جاري	44 074		-44 074
757	المنتجات الاستثنائية عن عت	-3 435 225		3 435 225
	<b>المجموع</b>	<b>2 784 728 819</b>	<b>363 784 835</b>	<b>-2 420 943 984</b>

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

**3. مدفوعات نقدية للمستخدمين:** وهي مجموع المبالغ التي تدفع للمستخدمين خلال السنة وتساوي الفرق بين المدفوعات النقدية للمستخدمين اول مدة وآخر مدة، وتتمثل في عدد كبير من الحسابات يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم(15): حساب مدفوعات النقدية للمستخدمين سنة 2016

حـ/	البيان	رصيد سنة (2)	رصيد 2015(1)	التغير (1-2)
421	المستخدمون-الأجور المستحقة	-28 500 595	-28 373 670	126924,92
422	أموال الخدمات الاجتماعية	-1 130 464	-993 066	137397,86
425	التسبيقات والمدفوعات على الحساب	5 846 105	4 827 076	-1019029,55
428	الأعباء الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها	-10 546 841	-9 463 048	1083792,51
431	الضمان الاجتماعي	-11 887 597	-11 475 611	411986
432	الهيئات الاجتماعية الأخرى	-1 626 054	-1 674 941	-48887
442	الضرائب والرسوم القابلة للتحويل من أطراف أخرى	-1 132 448	-1 147 324	-14876,51
467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة	0	-8 575	-8575,2
468	الأعباء الأخرى الواجب دفعها	-490 553		490553
631	أجور المستخدمين	411 363 051		-411363051
635	الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية	81 154 960		-81154959,7
637	الأعباء الاجتماعية الأخرى	13 391 192		-13391191,99
638	أعباء المستخدمين	598 600		-598600
	<b>المجموع</b>	<b>457 039 357</b>	<b>-48309160,03</b>	<b>-505 348 517</b>

من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

4. الضرائب على النتائج المدفوعة: ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (16): حساب الضرائب على النتائج المدفوعة سنة 2016

الحساب	البيان	رصيد 2016(2)	رصيد 2015(1)	التغير (1-2)
642	الضرائب والرسوم غير مسترجعة عن رقم الأعمال	6 491 480		-6491480,32
645	الضرائب والرسوم الأخرى	167041942		-167041942
445	الرسوم على رقم الاعمال	0	38 674	38673,64
447	الضرائب الأخرى	0	-7 308 312	-7308311,71
	<b>المجموع</b>	<b>173533422,3</b>	<b>-7269638,07</b>	<b>-180803060,4</b>

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

5. تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية: يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (17): تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية

الحساب	البيان	رصيد 2016(2)	رصيد 2015(1)	التغير(1-2)
204	برمجيات المعلوماتية وما شابهها	28660869	13824245	-14836624
215	المعدات والأدوات الصناعية	721379946	664416736	-56963210
218	التثبيات العينية الأخرى	95301703	95301703	0
	المجموع	845342518	773542684	-71799834

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة E.N.A.M.C باستخدام قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: تحليل ارصدة قائمة التدفقات النقدية

تشمل ارصدة قائمة التدفقات النقدية على التوالي كل من رصيد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، رصيد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، رصيد التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

أولاً: تحليل ارصدة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية "A"

سنحاول في دراستنا تحليل تطور المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة E.N.A.M.C خلال السنين 2015 و 2016، وذلك لمعرفة سبب ظهور صافي التدفقات النقدية التشغيلية كما هي عليه، ومعرفة أثر ذلك على الوضعية المالية للمؤسسة خلال هذه السنوات وفي المستقبل، والجدول التالي يبين العناصر المكونة للتدفقات النقدية التشغيلية خلال السنوات 2015، 2016.

الجدول رقم(18): تغيرات النقدية التشغيلية لمؤسسة E.N.A.M.C خلال 2015، 2016

البند	2015	2016	التغير
مقبوضات نقدية من العملاء	3197741787	4536708003	1338966216
مدفوعات نقدية للموردين والمستخدمين	2107949849	2926292501	818342652
الضرائب على النتائج المدفوعة	136817002	180803060	43986058
التدفقات النقدية قبل العناصر غير العادية	952974936	1429612442	476637506
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	952974936	1429612442	476637506.43

المصدر: اعتمادا على قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة E.N.A.M.C خلال السنوات (2016/2015)



من خلال تحليل بيانات الجدول يتضح ما يلي:

- سنة 2015 حققت مؤسسة E.N.A.M.C فائض في النقدية التشغيلية قدرة 952974936 دج، لتحقيق فائض أيضا سنة 2016 قدرة 1429612442 دج، يرجع الفائض الذي حققته المؤسسة سنة 2015 إلى الارتفاع الكبير في المقبوضات النقدية من الزبائن والذي يبلغ 3197741787 دج مقارنة مع مدفوعات الموردين والمستخدمين والتي بلغت نسبة 65.91% من المقبوضات النقدية من الزبائن.
- سنة 2016، حققت المؤسسة فائض في النقدية أكبر من السنة السابقة رغم ارتفاع مدفوعات الموردين والمستخدمين، وذلك بسبب ارتفاع كبير في المقبوضات النقدية من الزبائن مقارنة بسنة السابقة والذي أدى على انخفاض نسبة مدفوعات الموردين والمستخدمين التي بلغت 64.5% من المقبوضات النقدية من الزبائن.

يتضح من التحليل الأولي للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

- مؤسسة E.N.A.M.C لديها قدرة على خلق تدفقات للخرينة من خلال عمليات الاستغلال وذلك بسبب تحقيقها فائض سنة 2015، ثم عادت المؤسسة لتحقيق فائض أكبر سنة 2016، وبسبب تقارب نسبة مدفوعات الموردين والمستخدمين من المقبوضات النقدية من الزبائن خلال السنتين، يتضح ان العامل الرئيسي المؤثر على التدفقات التشغيلية هو المقبوضات النقدية من الزبائن.

#### ثانيا: تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (B).

تسمح دراسة هذه الدورة بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (حيازة على استثمارات مادية ومعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).

تعتبر التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية B حلقة وصل بين التدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، فتحقيق المؤسسة لفائض في تدفقاتها النقدية التشغيلية يكفي لتغطية التدفقات الاستثمارية الضرورية يجعلها تستغني عن اللجوء لمصادر تمويل خارجية، أما إذا حققت عجز في تدفقاتها النقدية التشغيلية أو حققت فائض لا يكفي لتغطية نفقاتها الاستثمارية فهي مجبرة على الحصول على مقبوضات نقدية تمويلية من مصادر تمويل خارجية، والجدول التالي يبين تطور مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية خلال السنوات (2016/2015).

الجدول رقم(19): تطور التدفقات النقدية الاستثمارية خلال السنوات 2015،2016.

البند	2015	2016	التغير
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية	66407917	71799835	5391918
صافي التدفقات النقدية الاستثمارية	66407917	71799835	5391918

المصدر: اعتمادا على قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة خلال الفترة (2016/2015)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

01- سنة 2015 حققت مؤسسة E.N.A.M.C تدفقات نقدية استثمارية سالبة بقيمة 66407917- بسبب قيامها

بحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية.

02- سنة 2016 حققت مؤسسة E.N.A.M.C تدفقات نقدية استثمارية سالبة بقيمة 71799835-، أي بزيادة قدرها 5391918دج عن سنة 2015.

يتضح من التحليل الأولي للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ما يلي:

- 01- من خلال تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية يتضح ان المؤسسة تبذل جهود في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي وذلك بسبب حيازتها على استثمارات مادية ومعنوية فقط.
- 02- ارتفاع النقدية المدفوعة لاقتناء استثمارات مادية ومعنوية من سنة 2015 إلى 2016 يؤكد ان المؤسسة تقوم بتسبيل أصولها المادية والمعنوية خلال هذه المدة وتتمثل الأصول المادية في المعدات التقنية والصناعية.

ثالثا: تحليل التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية(C).

نلاحظ من خلال الجدول ان المؤسسة لديها تمويل كافي من الخزينة المتولدة عن الاستغلال لتغطية عمليات الاستثمار، أي انها لم تعتمد أي شكل من اشكال التمويل.

رابعا: العلاقات المالية للتوازن

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بان التدفقات الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد عن الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة خزينة الاستغلال "A" وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B".

$$A-B= 952974936-66407917= 886567019$$

هذا يعني ان المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها، وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها.

#### حالات خاصة

##### - تأثير تغيرات أسعار الصرف:

الخسارة الخفية الناتجة عن تغير أسعار الصرف المقدرة ب 24125919-دج سنة 2015، و6079117-دج سنة 2016، لا تمثل تدفقات في الخزينة لكن تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقدية او العناصر المعادلة للنقدية المحتفظ بها، او الناتجة عن العملة الأجنبية ومع ذلك لم تؤثر هذه الخسارة بشكل كبير على تدفقات الخزينة في سنوات الدراسة.

##### - تأثيرات تغير العلاقات الداخلية:

بما أن أقسام مؤسسة E.N.A.M.C شبه مستقلة، فهناك علاقات داخلية بين هذه الأقسام، وينجم عن هذه العلاقات تدفقات نقدية إما سالبة أو موجبة في كل قسم حيث تعتبر هذه التدفقات معادلة للنقدية لكن على كل قسم تسجيل هذه التدفقات وهذا من أجل الإفصاح عن التغير في الخزينة خلال الفترة، عند ارسال الوثائق المحاسبية المتعلقة بكل قسم للمديرية العامة يتم دمجها مما يجعل التغير في العلاقات الداخلية بين الأقسام يساوي الصفر، وعند تحليل هذه التأثيرات في قسم الكهرباء محل الدراسة نجد أنه سنة 2015 تغير العلاقات الداخلية المقدرة ب 1108848777- دج اثرت على النقدية أو العناصر المعادلة للنقدية المحتفظ بها مما نجم عنها تغير في الخزينة للفترة (A+B+C) سالب ، مقدر ب 246407676- . أما سنة 2016 قدر تغير العلاقات الداخلية ب 650581474-، وهو ما أدى إلى تغير الخزينة للفترة (A+B+C) قدر ب 701152016 وهو تغير موجب مقارنة مع السنة الماضية .

#### المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة E.N.A.M.C بالاعتماد على مقاييس قائمة التدفقات النقدية.

##### اولا: مقاييس جودة السيولة

تعبر هذه المقاييس عن مدى قدرة الشركة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة، حيث ترتبط قوة او ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية، كما تقيس نسب السيولة المالية مدى مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة، وتقاس هذه النسب بتقييم مكونات الاصول المتداولة والخصوم المتداولة. ومن اهم هذه النسب:

### 1. نسبة تغطية النقدية:

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وهذه النسبة تحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية**

$$\text{نسبة تغطية الدين لسنة 2015} = 1175256694 / 952974936 = 0.81$$

$$\text{نسبة تغطية الدين لسنة 2016} = 722381309 / 1429612442 = 1.97$$

سنة 2015 بلغت نسبة تغطية الدين 0.81 مرة أي ان المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بـ 81% من احتياجاتها الاستثمارية والتمويلية الضرورية، أما سنة 2016 بلغت نسبة تغطية الدين 1.97 مرة أي أن المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لتغطية كل احتياجاتها ويبقى فائض يقدر بـ 97%، وهي نسبة تبدو جيدة لكنها ليست كذلك لأن المؤسسة لم تقم بأنشطة استثمارية معتبرة.

### 2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تسديد الفوائد، وارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

**نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون = فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية**

نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي ليس عليها التزامات واجبة التسديد وبالتالي ليست مضطرة لتسديد فوائد القروض وهذا راجع للسياسة الائتمانية الخاصة بها، يمكن أن تكون هذه نقطة ايجابية إلا انها قد فوتت على نفسها فرصة الاستفادة من الأثر الايجابي للرافعة المالية، لذلك من الأفضل للمؤسسة أن تتوسع بين التمويل الذاتي والديون.

### 3. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل:

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، وارتفاع هذه النسبة يعني ان وضع المؤسسة جيد وأنها لا تعاني من مشكلة السيولة.

وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / (الديون طويلة الاجل المستحقة + الديون واوراق  
الدفع قصيرة الأجل)

حساب نسبة سنة 2015:

$$228684115.85+8416962.20+360784595.51+8096295.04)/925974936$$

$$+51988911.32= 1.40 \text{ مرة}$$

حساب نسبة سنة 2016:

$$(72151004.54+3840975.60+302868902.56+6256080.49)/1429612442$$

$$= 3.71$$

مؤسسة E.N.A.M.C حققت نسبة جيدة، حيث أنها حققت في سنة 2015 ما يعادل 1.40 مرة، وارتفعت هذه النسبة سنة 2016 إلى 3.71 مرة، وهذا يعني أن وضع السيولة للمؤسسة جيد ولا تعاني من أي مشكلات تتعلق بها، والسبب راجع أن المؤسسة تعتمد في سياستها الائتمانية على التمويل الذاتي وليس القروض، بالإضافة إلى اعتمادها على العلاقات الداخلية في التمويل بشكل كبير،

#### ثانيا: مقاييس جودة الربحية

إن ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة و تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية و الاستثمارية ، وتقاس نسبة الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق أرباح ، و هي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده على أساس الاستحقاق و صافي التدفق النقدي الذي يتم على الأساس النقدي ، رغم وجود مقاييس أخرى للربحية و التي هي نسبة صافي الربح و معدل العائد على الاستثمار و نسبة العائد على الموال الخاصة إلا انها غير كافية لتحديد جودة الأرباح و نوعيتها ، و لذلك نلجأ لمقاييس الربحية من قائمة التدفقات النقدية ، و أهم المستفيدين من هذه المقاييس هم المستثمرون الحاليون و حملة الأسهم و الملاك... الخ، و من خلال مطلبنا هذا سنتطرق إلى بعض مقاييس الربحية.

#### 1. نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تحدد هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية:

(التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ الاحتياجات النقدية الأساسية

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لسنة 2015 =

$$1.38 = (66407917+136817002+408481257+1699468592)/3197741787 \text{ مرة}$$

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لسنة 2016 =

$$1.42 = (71799835+80803060+505348517+2420943984)/4536708003 \text{ مرة}$$

في سنة 2015 بلغت نسبة كفاية التدفقات النقدية 1.38 مرة أي أن التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة غطت الاحتياجات النقدية الأساسية، ويبقى فائض قدره 38%، وقد تحسنت السيولة سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، حيث بلغت نسبة كفاية التدفقات النقدية 1.42 مرة، أي ان التدفقات النقدية الداخلية غطت الاحتياجات النقدية الأساسية، ويبقى فائض قدره 42%، مع ذلك لا يمكن اعتبار هذه النسبة جيدة في سنة 2015 لو اخذنا بعين الاعتبار التدفقات الشبه نقدية المتمثلة في التغير في العلاقات الداخلية.

## 2. مؤشر النقدية التشغيلية:

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة في توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتأخذ هذه النسبة بعين الاعتبار عند استحقاق الفوائد والضرائب، وتحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلية: صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية / صافي الربح.

$$\text{صافي الربح} = \text{صافي الربح قبل الضريبة} - (\text{صافي الربح} \times \text{الضريبة})$$

$$\text{صافي الربح 2015} = 696652992.42 - (0.19 * 696652992.42) = 564288923.9$$

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية لسنة 2015} = 564288923.9 / 952974936 = 1.68 \text{ مرة}$$

$$\text{صافي ربح 2016} = 1140976211.93 - (0.19 * 1140976211.93) = 924190731.7$$

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية لسنة 2016} = 924190731.7 / 1429612442 = 1.54 \text{ مرة}$$

حققت المؤسسة مؤشر نقدية موجب سنة 2015 قدر بـ 1.68 مرة، أي أن المؤسسة ولدت من أرباحها تدفق نقدي تشغيلي في سنة 2015 قدر بـ 182 %، لكنه انخفض سنة 2016 ليصل إلى 1.54 مرة، رغم ذلك يعتبر مؤشر جيد يدل على مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

كما نلاحظ أن هذه الأرباح يغلب عليها الجانب النقدي التشغيلي وهي نقطة قوة للمؤسسة لان ارباحها ذات جودة عالية وذلك لسببين رئيسيين أنها نقدية وأنها أيضا متأتية من النشاط الرئيسي للمؤسسة.

### 3. نسبة التدفقات النقدية التشغيلية:

تعتبر المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة والحصول على مؤشر عالي لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها. وتحسب كما يلي:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / المبيعات.

نسبة ت.ن التشغيلية لسنة 2015:  $0.28 = 3360097332.24 / 952974936$  مرة

نسبة ت.ن التشغيلية لسنة 2016:  $0.31 = 4519431152.42 / 1429612442$  مرة

حققت المؤسسة تدفقات نقدية تشغيلية من المبيعات سنة 2015 بنسبة تقدر بـ 28.36 % وهي نسبة منخفضة نوعا ما ورغم التحسن الطفيف سنة 2016 بنسبة 31.63 %، وهذا يشير إلى البطء في تحصيل قيمة السلع المباعة والخدمات المقدمة أو انخفاض كفاءة إدارة الذمم المالية، أي أن السياسة الائتمانية للمؤسسة متساهلة مع زبائنها أو أن زبائن المؤسسة لهم قدرة تفاوضية كبيرة، وهذا نقطة ضعف للمؤسسة.

### 4. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتحسب بالعلاقة التالية:  
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول

نسبة سنة 2015:  $0.47 = 2\ 000\ 939\ 133,92 / 952974936$  مرة.

نسبة سنة 2016:  $0.78 = 1788788482,81 / 1429612142$  مرة.

حققت المؤسسة لسنة 2015 نسبة عائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي قدرت بـ 0.47 مرة وهي نسبة حسنة ومعتبرة، وتطورت هذه النسبة خلال 2016 لتصل إلى 0.78 مرة، وهي نسبة جيدة جدا تدل على كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها خاصة أنها ترتبط بالأنشطة الرئيسية وهذا يعني أن العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي قدر بـ 78% . وهو مؤشر جيد يحفز على الاستثمار في المستقبل.

### 5. نسبة النشاط التشغيلي:

توضح هذه النسبة مدى قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، كما تعكس نتائج

الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة النشاط التشغيلي = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية/صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة.**

نسبة النشاط التشغيلي سنة 2015 =  $720778911.27/695297493 = 1.32$  مرة

نسبة النشاط التشغيلي سنة 2016 =  $1147055329.17/1429612442 = 1.24$  مرة

نسبة النشاط التشغيلي سنة 2015 قدرت بـ 1.32 مرة وهي نسبة مرتفعة توضح مدى قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية على خلق وتوليد تدفقات نقدية، ورغم انخفاض هذه النسبة سنة 2016 لتصل الى 1.24 مرة، تبقى هذه النسبة مرتفعة وهو ما يدل على جودة أرباح المؤسسة.

#### ثالثا: مقاييس تقييم السياسات المالية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، وأهم المستفيدين من نسب تقييم السياسات المالية هم الإدارة، المساهمون الجدد والمستثمرون المحتملين والملاك وحاملي الأسهم ... الخ. ومن اهم نسب تقييم السياسة المالية:

#### 1. نسبة التوزيعات النقدية:

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة. إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويلية خارجية.

وتحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين**  
يتعذر علينا حساب هذه النسبة وذلك لعدة اسباب منها أن توزيعات الأرباح على الحساب صعبة الحساب لعدم توفر المعلومات وتعقيد درجة حسابها، حيث أن المؤسسة الـ E.N.A.M.C تعتبر العمال مساهمين في المؤسسة وينالون حصتهم من الربح المقدرة بـ 20 % من اجمالي مبالغ الأجر، وتعدد المساهمين لكن الدولة تعتبر الشريك الرئيسي للمؤسسة.



## رابعاً: تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة

### 1. المرونة المالية:

المرونة المالية هي قدرة المؤسسة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص الغير متوقعة، وذلك من خلال الحصول على تمويل أو التخلص من بعض الأصول الغير تشغيلية نقداً، أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة.

أو هي قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية للتكيف مع التغيرات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة، والاستجابة بسرعة لحالات الازمات، ومن أهم المستفيدين من هذه النسبة هم المقرضين والادارة والموردون ... الخ

وتحسب بالعلاقة التالية:

**المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفقات النقدية من العمليات / متوسط الديون الاجمالية.**

**متوسط الديون الاجمالية = (مجموع ديون السنة الماضية + مجموع ديون السنة الجديدة) / 2**

متوسط الديون لسنة 2016 =  $(395116963.2 + 657070879.9) / 2 = 521093921.6$

المعدل النقدي لسنة 2016 =  $1429612442 / 521093921.2 = 2.74$  مرة

نلاحظ ان المؤسسة لديها قدرة على تغطية الديون حيث حققت سنة 2016 حيث قدر المعدل النقدي بـ 2.74 مرة وهي تدل على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات (الانشطة الرئيسية) دون الحاجة إلى تصفية أو بيع أي من الأصول المستخدمة في العمليات

### 2. التدفقات النقدية الحرة

هي التدفقات النقدية المتبقية بعد التي تم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون وبعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحليين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها. وصافي النقدية الحرة تمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة، سداد الديون، شراء أسهم الخزينة، أو زيادة درجة السيولة، وهذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية للمؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية وقدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى انفاقها الرأس المالي.

ويحسب بالعلاقة التالية:

**صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من العمليات - (الانفاق الرأسمالي + التوزيعات)**

**ملاحظة:** هذه النسبة تقريبية وذلك لعدم الحصول على معلومات حول التوزيعات لكن رغم ذلك فهي لا تؤثر بشكل كبير على التدفقات النقدية الحرة.

صافي النقدية الحرة لسنة 2015 = 886567019=66407917-952974936

صافي النقدية الحرة لسنة 2016 = 1357812607=71799835-1429612442

نلاحظ ان مؤسسة الـ E.N.A.M.C لديها صافي نقدية حرة كبيرة، وهذا يوضح أن مستوى المرونة المالية للمؤسسة كبيرة ولديها القدرة على سداد التزاماتها دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية، والسبب الحقيقي لذلك راجع إلى ضعف الأنفاق الاستثماري للمؤسسة، حيث نلاحظ أن التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية صغير جداً، وأيضا الحسابات المرتبطة بفروع المؤسسة، وهذا يعتبر مؤشر سيء لان المؤسسة لا تملك استثمارات توسعية، وفي المستقبل قد يهدد هذا الامر مكانتها السوقية خاصة في ظل المنافسة الشديدة.

### المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة E.N.A.M.C بالاعتماد على النسب المالية التقليدية ومقارنتها مع مقاييس قائمة التدفقات النقدية.

أولاً: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة E.N.A.M.C بالاعتماد على النسب المالية التقليدية

#### 1. نسب السيولة

#### - نسبة التداول:

تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التداول = الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة

نسبة التداول سنة 2015 = 649874584.9/1760266861.41 = 2.70 مرة

نسبة التداول سنة 2016 = 649874584.9/1549272961.37 = 4.08 مرة

نلاحظ أن نسبة التداول للمؤسسة قدرت بـ 2.70 مرة خلال سنة 2015 وهذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، أما سنة 2016 فقد بلغت نسبة التداول 4.08 مرة، وهي نسبة كبيرة جداً، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية دون الاعتماد على الحسابات المرتبطة بفروع المؤسسة، وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنتين محل الدراسة، هذه النسبة تؤكد وجود سيولة معتبرة لدى المؤسسة، لكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة يعني أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتمويل الاصول المتداولة، وهذا ما يجعل المؤسسة تلجأ إلى الاموال الدائمة

لتغطية هذا العجز، أي ان المؤسسة تقوم بتجميد الأموال في الأصول المتداولة، وعلى المؤسسة إعادة النظر في هذه السياسة.

- **نسبة السيولة السريعة**

تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

**الأصول المتداولة - المخزون السلعي/ الخصوم المتداولة**

نسبة السيولة السريعة سنة 2015 =  $1760266861.41 - 649874584.9 / 774026547.08$

$$= 1.51$$

نسبة السيولة السريعة سنة 2016 =  $1549272961.37 - 378860882.7 / 799634585$

$$= 1.97$$

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها، لأن هذه الاخيرة اقل عناصر الاصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد.

نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة لسنتين 2015 و 2016 هي 1.51 مرة و 1.97 مرة حسب الترتيب، دون ادخال الحسابات المرتبطة بفروع المؤسسة باعتبارها علاقات داخلية في المؤسسة، ويعود الارتفاع في قيمة هذه النسبة إلى ارتفاع قيمة المدينون، وهذا يعني أيضا أن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل، ومن أجل الوصول إلى نسبة نموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينها.

- **صافي رأس المال العامل**

يحسب حسب العلاقة التالية:

**الاصول المتداولة-الخصوم المتداولة**

صافي رأس المال العامل سنة 2015 =  $1760266861.41 - 1409568852 = 350698009.68$

صافي راس المال العامل سنة 2016 =  $1549272961.37 + 274593570.50 = 1823866532$

تبين هذه النسبة مقدار الزيادة في الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة يساعد في قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على مقابلة الديون قصيرة الأجل.

نلاحظ خلال السنين محل الدراسة أن صافي رأس المال العامل موجب، وهذا ما يبين أن المؤسسة تتميز بسيولة كبيرة قادرة على تغطية الديون قصيرة الاجل.

#### - نسبة النقدية

تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية

**النقدية + الاستثمارات قصيرة الاجل/ الخصوم المتداولة**

$$\text{نسبة النقدية سنة 2015} = 649874584.9 / 157756353.82 = 0.24 \text{ مرة}$$

$$\text{نسبة النقدية سنة 2016} = 378860882.7 / 162255377.67 = 0.42 \text{ مرة}$$

تبين هذه النسبة البنود الأكثر سيولة من خلال قدرة النقدية على مقابلة الديون (الخصوم المتداولة)

نلاحظ أن نسبة النقدية سنة 2015 بلغت حوالي 0.24 مرة، أما سنة 2016 فقد بلغت 0.42 مرة، وهي نسبة ضعيفة أقل من الواحد الصحيح. الا أن تدني هذه النسبة لا يعني سوء وضع السيولة لدى المؤسسة، إلا أن على المؤسسة الحذر والبدء باتخاذ ترتيبات اقتراض مع البنوك وعدم الاعتماد كلياً على التمويل الذاتي.

#### 2. نسب الربحية

##### - نسبة صافي الربح إلى المبيعات

تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

**صافي الربح/المبيعات**

$$\text{نسبة صافي الربح إلى المبيعات سنة 2015} = 3360097332.24 / 696652992.42 = 0.2073$$

$$= 20.73\%$$

$$\text{نسبة صافي الربح إلى المبيعات سنة 2016} = 4519431152.42 / 1140976211.93 = 0.2524$$

$$= 25.24\%$$

بلغت نسبة صافي الربح الى المبيعات سنة 2015 ما يقارب 20.73% وهي نسبة غير جيدة، ورغم ارتفاعها سنة 2016 لتصل الى 25.24% لكنها لا تزال غير جيدة، بمعنى ان كل دينار واحد من المبيعات يقابلها أقل من نصف دينار من صافي الربح للمؤسسة،

- نسبة العائد على إجمالي الأصول

تحسب هذه النسبة كما يلي

صافي الربح/ إجمالي الأصول

نسبة العائد على اجمالي الاصول سنة 2015 =  $0.3481 = 2000939133.92 / 696652992.42$

$$= 34.81\%$$

نسبة العائد على اجمالي الاصول سنة 2016 =  $0.6283 = 1815786482.81 / 1140976211.93$

$$= 62.83\%$$

تقيس هذه النسبة مدى استخدام المؤسسة للأصول للحصول على الربحية

نلاحظ أن نسبة العائد على اجمالي الأصول سنة 2015 قدر بـ 0.34 وهي نسبة ضعيفة جدا تدل على نقص كفاءة المؤسسة في استثمار أصولها، اما سنة 2016 نلاحظ ارتفاع هذه النسبة لتصل إلى 0.62، وهذا يبين ان من أسباب زيادة العائد سنة 2016 هو زيادة كفاءة المؤسسة في استثمار اصولها، رغم ذلك تبقى هذه النسبة ضعيفة.

ثانيا: المقارنة بين نسب السيولة والربحية القائمة على اساس التدفق النقدي والقائمة على اساس الاستحقاق

1. المقارنة بين نسب السيولة القائمة على اساس التدفق النقدي والقائمة على اساس الاستحقاق

نلاحظ من تحليلنا لنسب السيولة على أساس الاستحقاق التي سجلت قيم موجبة خلال فترة الدراسة، حيث حققت فائض كبير في الاصول بعد تغطية ديون قصيرة الأجل، مما يعني وجود رأس مال عامل موجب، إلا ان هذا يعني ان الديون القصيرة الاجل غير كافية لتمويل الاصول المتداولة، وهذا يجعل المؤسسة تلجا الى التمويل الذاتي، وعند تحليل نسبة السيولة السريعة ونسبة النقدية تأكدنا بأن السبب الرئيسي للفائض الكبير في السيولة هو السياسة التي تتبعها المؤسسة في تحصيل مدينيها، ومن الممكن ان تربط هذه الوضعية مع نسب السيولة القائمة على اساس النقدي فمن خلال تحليلنا لهذه النسب التي كانت موجبة خلال فترة الدراسة توصلنا الى أن صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية يغطي نفقات الاستثمار ووجود فائض كبير في السيولة بسبب ضعف القدرة التفاوضية للمؤسسة مع الزبائن واعتمادها بشكل كلي على التمويل الذاتي .

## 2. المقارنة بين نسب الربحية القائمة على أساس التدفق النقدي والقائمة على أساس الاستحقاق

نلاحظ من خلال تحليلنا لنسب الربحية على أساس الاستحقاق ارتفاع ملحوظ في هذه النسب سنة 2016، هذا يدل على كفاءة المؤسسة في استثمار اصولها وتحسن القدرة التفاوضية مع زبائنها مستقبلا، رغم ذلك تبقى نسبة صافي الربح المحققة من المبيعات ضعيفة، ومن الممكن أن نربط هذه الوضعية مع نسب الربحية القائمة على الأساس النقدي فمن خلال تحليلنا لهذه النسب التي كانت موجبة خلال فترة الدراسة تبين ان هناك ارتفاع ملحوظ في معظم هذه النسب سنة 2016، هذا يدل على ان المؤسسة استطاعت توليد تدفقات نقدية من انشطتها التشغيلية، لكن المؤسسة حققت تدفقات نقدية ضعيفة من المبيعات وهذا ما يعكس نسبة صافي الربح الضعيفة من المبيعات، وهذا يشير إلى بطء في تحصيل قيمة السلع المباعة، كما نلاحظ أن نسبة النشاط التشغيلي للمؤسسة موجبة وهي تعكس نتيجة الأنشطة التشغيلية المحققة وفقا لأساس الاستحقاق.

بعد أن قمنا بتحليل نسب الربحية والسيولة القائمة على أساس الاستحقاق وعلى الأساس النقدي تبين أن هناك علاقة بينهما فنسب السيولة القائمة على أساس الاستحقاق الموجبة أظهرت بأن المؤسسة (قسم الكهرباء) تتوفر على سيولة جاهزة اتفاقا مع نسب السيولة القائمة على الأساس النقدي التي بينت كفاءة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية الاستثمار، كما تبين من خلال تحليلنا لنسب الربحية الموجبة ارتفاع ملحوظ في هذه النسب يدل على كفاءة المؤسسة في استثمار اصولها وبالاقتراح مع نسب التدفق النقدي التي اظهرت أن المؤسسة قادرة على توليد تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية.

من خلال ما سبق يتضح لنا تكامل النسب القائمة على أساس الاستحقاق وعلى الأساس النقدي في عملية التقييم واعطاء تصور حول الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بمساعدة المؤشرات الأخرى.

### خلاصة الفصل الثالث

تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل قائمة التدفقات النقدية لقسم الكهرباء في المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة فاستطعنا الحصول على صورة واضحة للوضعية المالية في هذا القسم من خلال المعلومات التي تعرضها النسب المشتقة منها، كما أنها تساعد مستخدميها في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية.

من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية استنتجنا ان قسم الكهرباء يتميز بوضعية حسنة نوعا ما وخاصة في مجال السيولة حيث أنه لا يعاني من تأخر في تسديد التزاماته، إلا أنه يعاني من نقاط ضعف أهمها ضعف قدرته التفاوضية مع الزبائن وعدم وجود استثمارات توسعية مما يؤثر على مكانته السوقية، واعتماده على التمويل الذاتي بشكل كبير وعدم الاستفادة من الرافعة المالية.

وبالتالي من الأفضل التنوع في هيكله التمويلي والتوسع في الاستثمارات للحفاظ على مكانته في السوق في ظل المنافسة الشديدة، وعليه بتحسين السياسة التفاوضية مع الزبائن وتقريب آجال التسديد، كما استخلصنا أن

الختمة



ان تحليل الوضعية المالية للمؤسسة أصبح أمرا ضروريا، فمن خلاله يمكن مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات الصحيحة والتي تحقق الأهداف المرجوة، وقد اخترنا في دراستنا هذه قائمة التدفقات النقدية لأنها من المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين، حيث أن هذه القائمة جاءت لخدمة احتياجات المؤسسة والأطراف المتعاملة معها للحصول على المعلومات المتعلقة بالنقدية وكيفية استخدامها، ونظرا لقصور القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق في توفير معلومات عن التدفق النقدي الصافي للمؤسسة تأكدت أهمية قائمة التدفقات النقدية من خلال اصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع (ISA07) بعنوان قائمة التدفقات النقدية، ونظرا لما تكتسبه هذه القائمة من أهمية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال المؤشرات المشتقة منها، قمنا بمقارنة مقاييس السيولة والربحية المشتقة منها مع مقاييس السيولة والربحية القائمة على أساس الاستحقاق وتبيان أهمية كل منهما في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة خلال فترة الدراسة، وهذا من خلال الإشكالية المطروحة كالتالي: كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

فبعد قيامنا بهذه الدراسة استخلصنا مجموعة من النتائج من خلال اختبارنا للفرضيات وكذا الخروج بتوصيات وهي كالتالي:

### 1. الإجابة على الفرضيات

- بالنسبة للفرضية الأولى: تكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة مع باقي القوائم المالية الأخرى في كونها تمد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن قدرة المؤسسة في توليد النقدية خلال الدورة، وافصاحها عن التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وذلك لأنه يتم اعدادها من خلال مبدأ النقدية أما الميزانية وقائمة الدخل يتم اعدادهم وفق مبدأ الاستحقاق، وهذا ما يجعلها أحد القوائم المالية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها.
- بالنسبة للفرضية الثانية: من خلال دراستنا التطبيقية توصلنا إلى أن قائمة التدفقات النقدية تقدم لنا معلومات تساعد في حساب مؤشرات السيولة والربحية للمؤسسة الاقتصادية وتقييم الوضعية المالية من خلالها، كما تبين لنا بأن هناك علاقة تكاملية بين النسب القائمة على الأساس النقدي والنسب القائمة على أساس الاستحقاق في تقييم سيولة وربحية المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة (قسم الكهرباء).
- وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن قائمة التدفقات النقدية يتمثل دورها في تقديم معلومات يمكن اشتقاق منها مؤشرات تفيد في تقييم سيولة وربحية المؤسسة الاقتصادية بالتكامل مع النسب القائمة على أساس الاستحقاق.
- بالنسبة للفرضية الثالثة: من خلال الدراسة الميدانية تبين لنا بأننا قائمة التدفقات النقدية ممكن تجسيدها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحليلها باستخدام النسب المالية.

وهذا ما يمكننا من الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في: كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

توصلنا من خلال دراستنا الى ان قائمة التدفقات النقدية تساهم بشكل كبير في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية لاعتبارها قائمة تعد على الأساس النقدي، وذلك بتقديم معلومات تفيد في معرفة قدرة المؤسسة على توليد النقدية خلال الدورة، وإمكانية تحليلها من خلال بعض المؤشرات التي يمكن استخلاصها منها، وبسبب زيادة أهمية تتبع حركة النقدية لدى مستخدمي القوائم المالية أصبحت هذه القائمة من القوائم المالية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسات الاقتصادية باعتبارها مكملة للميزانية وقائمة الدخل.

## 2. النتائج:

- قائمة التدفقات النقدية يتم اعدادها من ثلاث مصادر هي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، إضافة إلى المعلومات المستخرجة من دفاتر المؤسسة.
- إن تصنيف قائمة التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية تشغيلية وتدفقات نقدية استثمارية وتدفقات نقدية تمويلية وإظهار التغير في النقدية يساعد على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وتلبية احتياجات مستخدميها، حيث تساعدهم على بناء أساس سليم يمكن من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.
- ان ظهور قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر القائمة الوحيدة التي تعد على الأساس النقدي يمكن من تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وفق أساسين مختلفين، أساس الاستحقاق والأساس النقدي.
- تعتبر مقاييس قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة لتقييم سيولة وربحية المؤسسة وتقييم السياسات المالية لها، وتحديد مواطن القوة والضعف في نشاط المؤسسة.
- قائمة التدفقات النقدية تعد جزء مكملاً وأساسياً لإمكانية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية إلى جانب القوائم المالية الأساسية.
- ان استخدام مقاييس قائمة التدفقات النقدية يدل على إمكانية تعزيز نتائج التحليل المالي، فقد أظهرت نتائج تحليل المالي لنسب السيولة والربحية القائمة على أساس الاستحقاق تكاملاً مع مقاييس السيولة والربحية القائمة على الأساس النقدي.
- تكمن أهمية المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية للأقسام الشبه مستقلة من خلال إيصال المعلومات الضرورية حول نقدية كل قسم إلى الإدارة العامة.
- المؤسسة تعاني من نقاط ضعف أهمها ضعف قدرتها التفاوضية مع الزبائن وعدم وجود استثمارات توسعية مما يؤثر على مكانتها السوقية.

- اعتماد المؤسسة كليا على مصادر تمويلها الداخلية.

### 3. التوصيات

إن قائمة التدفقات النقدية يمكن تجسيدها في المؤسسة يبقى على مستخدمي هذه القائمة بذل مجهود في فهمها وتحليلها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتخاذ التدابير اللازمة لتحسينها.

### 4. آفاق الدراسة

يبقى موضوع تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية اعتمادا على قائمة التدفقات النقدية موضوع

مهم يحتاج الى مزيد من البحث والنقاش، حيث في بحثنا لم نلم بجميع التفاصيل المتعلقة بالموضوع.

وفي الأخير يتضح أن لهذا الموضوع آفاق مستقبلية نتطرق لبعضها في النقاط التالية:

- إعادة الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات تمثل قطاع معين، واجراء دراسة العلاقة بين المؤشرات المالية القائمة على أساس الاستحقاق والمؤشرات المالية القائمة على الأساس النقدي باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS، حتى تكون النتائج أكثر مصداقية وأكثر قبولاً للتقييم.
- اجراء دراسة حول دور تحليل قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### 1. المراجع باللغة العربية

#### أولاً: قائمة الكتب

1. الياس بن ساسي ويوسف قريشي، (2011)، **التسيير المالي**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، درا وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. اسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، (2013)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. دريد كمال آل شبيب، (2007)، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
4. رشاد العصار وآخرون، (2001)، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، (2010)، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
6. زياد رمضان ومحمود الخليفة، (2013)، **التحليل والتخطيط المالي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
7. سليمان أبو صباح، (2013)، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.
8. سالم صلال راهي الحساوي، (2016)، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان.
9. شعيب شنوف، (2012)، **التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزي، (2015)، **التحليل المالي الأصول العلمية والعملية**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة.
11. عبد المعطي رشيد وحسمي علي خريوش، (2013)، **دار زهران للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.
12. عبد الحليم كراجة وآخرون، (2000)، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. عدنان تايه النعيمي وآخرون، (2008)، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
14. علي خلف عبد الله ووليد ناجي الحياي، (2015)، **التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

15. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، (2008)، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
16. عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، (2005)، التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية.
17. علي عبد الله شاهين، (2011)، النظرية المحاسبية، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة.
18. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.
19. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، اسكندرية، 2006.
20. محمد الصريفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
21. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
22. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
23. محمد سمير الصبان وآخرون، القياس والتحليل المحاسبي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
24. منير إبراهيم هندي، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، توزيع دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2011.
25. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
26. ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.
27. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، متاح على الموقع:

## ثانياً: المذكرات والأطروحات

1. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
2. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
3. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
4. رياض العيونس، دور تحليل قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.
5. سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (07)، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
6. سالم محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.
7. عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من جهة نظر الانتماء في البنوك التجارية الأردنية محلي الأوراق المالية في بورصة عمان، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008.
8. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
9. محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.
10. هارون عزوي، دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

### ثالثا: المجالات

1. آمال نوري محمد، "مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، جامعة بغداد، 2013.
2. حسين حميد العبيدي ونور عبد الرزاق، "التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية"، مجلة كلية التراث الجامعة، مجلد 1، العدد التاسع عشر، 2015، الجامعة، العراق.
3. راغب الغصين ومنال الموصللي، أهمية مقاييس التدفقات النقدية في اتخاذ القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 35، العدد 2، 2013.
4. رميدي عبد الوهاب وباصور رضوان، "استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي للأداء المؤسسية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد 07، 2017، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية.
5. سفير محمد، "أهمية إعداد وتحليل المعلومات حول التدفقات النقدية في مجمع الأعمال"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثامن، جامعة البويرة.
6. صيوذة إيناس، "دور جدول التدفقات النقدية للخرينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة"، مجلة أبعاد اقتصادية، 2017، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.
7. محمود عزت اللحام وأيمن هشام عزريل، "دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد التاسع والأربعون، 2016، الجامعة، بغداد.
8. مرارقة صالح وبوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، 2010، جامعة منتوري قسنطينة.
9. وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 32، العدد 100، 2010، جامعة الموصل.
10. يزيد تفرات، "استخدام أدوات التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي"، بحوث، العدد 11، جامعة الجزائر، متاح على الموقع:

<http://www.asjp.cerist.dz/en/article/26630>, page consultée : 25/04/2018



## رابعاً: الملتقيات

1. حود ميسة جمل ودشاش عبد القادر، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع IAS07، بناء وتحليل جدول التدفقات الخزينة، المؤتمر العالمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2011/30/29.
2. ربيع بوصبع العايش وآخرون، جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (scf)، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

## خامساً: المحاضرات

1. حياة نجار، التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، محاضرة غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، 2015-2016.
2. دردوري لحسن، التشخيص المالي، محاضرة غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
3. مهدي عطية موحى الجبوري، مفهوم الإدارة المالية وتطورها وأهدافها ووظائفها والإدارات والعلوم المرتبطة بها، قسم الإدارة والصيانة، نظام التعليم الإلكتروني، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2014، متاح على الموقع:

[www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/ledure.aspx?fid=9&lcid=38004](http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/ledure.aspx?fid=9&lcid=38004) page consultée:06/04/2018

## II. المراجع باللغة الأجنبية

### أولاً: الرسائل العلمية

chotkunakitti, porntip, "cash flows and Accrual Accou,ti,g in predicting Future Cash flows of thai listed companies", in partial fulfilment of the degree of doctor of busi,ess Administration, southern Cross University,Australia, 2005.

الملاحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة:

إن تعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسات أدت الى ظهور القوائم المالية التي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي، وبسبب الكم الكبير من البيانات المحاسبية في هذه القوائم يجب على المؤسسة تحليلها بغرض تلبية حاجة المستخدمين بالمعلومات الخاصة.

تزداد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي في عالمنا المعاصر، باعتباره أداة لتحليل الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفتريات المالية السابقة والحالية، فاستخراج القوائم المالية لا يكفي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية، وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، ويعتبر التحليل باستخدام المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة موضوع التحليل، حيث يمكن تحليلها من خلال بعض المؤشرات التي يمكن استخلاصها منها، بحيث تعتبر من الوظائف المهمة للتحليل المالي، فهي توفر معلومات لا يظهرها جدول حسابات النتائج ولا الميزانية التي يتم إعدادها على أساس الاستحقاق، واعترافا بأهمية النقدية، والحاجة إلى تتبع حركتها خلال العام، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار المعيار المحاسبي رقم 07 المتضمن قائمة التدفقات المالية.

وبالتالي فإن البيانات المالية التي تظهر من خلال حسابات النتائج والميزانية لا تكشف في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسات، لذلك تعتبر قائمة التدفقات النقدية التي يتم إعدادها على الأساس النقدي بمثابة صلة الوصل بين القوائم المالية الأخرى، وتحدد هذه القائمة الأثر النقدي لكافة النشاطات التي مارستها المؤسسة خلال الفترة الحالية مما يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد وهو العنصر الذي يستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل ، ومن أهم

الأهداف التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية القدرة على تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسات، وتقييم السيولة وسياسات التمويل في المؤسسة.

وتماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالتالي:

**كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟**

ومحاولة الإجابة على هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة مع القوائم المالية الأخرى؟
- ما هو دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؟
- هل يمكن تجسيد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

### الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات السابقة حاولنا بناء مجموعة من الفرضيات الأساسية التي سنعتمد عليها في دراستنا كما يلي:

- تكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية في كونها تمد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن قدرة المؤسسة على توليد النقدية، لذلك فهي أحد القوائم المالية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها.
- يتمثل دور قائمة التدفقات النقدية في تقديم معلومات يمكن اشتقاق منها مؤشرات تفيد في تقييم سيولة وربحية المؤسسة الاقتصادية بالتكامل مع النسب القائمة على أساس الاستحقاق.
- يمكن تجسيد اعداد قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحليلها.

### أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب أدت بنا الى اختيار هذا الموضوع، منها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

- الأسباب الذاتية:
- الحاجة الى فهم هذا الموضوع، وذلك بسبب أهميته في الحياة العملية المستقبلية.
- فرصة لي لفهم كيفية اعداد قائمة التدفقات النقدية بالتفصيل وتحليلها، وميولي الشخصي للمواضيع التطبيقية.

- الأسباب الموضوعية:
  - الدور الهام لتحليل التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.
  - لاعتبار قائمة التدفقات النقدية أهم القوائم التي تساعد مستخدمي القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة موضوع التحليل.
  - لاعتبار قائمة التدفقات النقدية قائمة جديدة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية

### أهداف الدراسة:

- التعرف على الأثر النقدي لكافة النشاطات التي مارستها المؤسسة من خلال تحليل هذه القائمة.
- الاطلاع على كيفية اعداد قائمة التدفقات النقدية.
- تقييم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها تجاه الدائنين وتمويل احتياجاتها المستقبلية.

### أهمية الدراسة:

- إبراز أهمية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد.
- الإفادة من تحليل الوضعية المالية للمؤسسة في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة.

### المنهج المتبع:

سنتبع في معالجة الموضوع المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة الموضوع ومنهج دراسة الحالة بالنسبة للشق التطبيقي.

### صعوبات البحث:

1. صعوبة إيجاد مؤسسة للقيام بدراسة الميدانية، وعدم استقبالنا في بعض المؤسسات.
2. صعوبة جمع والحصول على البيانات المالية للمؤسسة نظرا لأنها تعتبر معلومات خاصة من الصعب التصريح بها بسهولة.

3. صعوبة تطبيق الدراسة الميدانية بسبب عدم توفر المعلومات الكافية لكيفية تحليل قائمة التدفقات النقدية في الأقسام شبه المستقلة، ونقص البحوث حول هذا الموضوع.
4. عدم كفاءة عمال المؤسسة فيما يخص قراءة قائمة التدفقات النقدية ونقص الآراء والمعلومات المؤيدة او المصححة لاعتقاداتنا، لاعتبار قائمة التدفقات النقدية لا زالت طور الاكتشاف رغم تطبيقها في المؤسسات الجزائرية منذ سنة 2010.

### الدراسات السابقة

دراسة أمال نوري محمد(2013)، بعنوان " مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وطبيعتها من حيث نشأتها، أهدافها، طرق إعدادها، مع مخطط يحدد الإطار العام للقائمة مبوبة حسب الأنشطة الثلاث المكونة لها، ومعرفة علاقة هذه القائمة مع القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي)، كما هدفت أيضا الى التعرف على أدوات التحليل المالي المتمثلة بالمؤشرات الخاصة بالقوائم المالية الثلاثة (الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية)، ومدى انسجام أدوات التحليل المالي مع قائمة التدفقات النقدية ويتم ذلك باختبارها علميا من خلال عينة البحث المختارة، إذ يتم تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات التحليل المالي المبنية على قائمتي الدخل والمركز المالي ومؤشرات التحليل المالي المبنية على التدفقات النقدية وعلاقة كل منهما، حيث تم تحليل بيانات القوائم المالية باستخدام الأدوات المالية المتمثلة بالمؤشرات (النسب) المالية، وتحليل تلك البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS ودراستها دراسة تحليلية في محاولة للتوصل إلى نتائج مؤشرات التحليل المالي الخاصة بالقوائم المالية في حدود توفر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالسيولة والربحية، وفيما يلي أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة:

- أهداف قائمة التدفقات النقدية تساعد على تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والمساهمة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والتي تساهم بشكل مباشر في التأثير على القرار الاستثماري من خلال ما توفره من مؤشرات يمكن الخروج من خلالها على تحديد موقع اتجاه تقييم ربحية ومرونة الوحدة ومواطن القوة والضعف فيها.

- على الرغم من الأساس النقدي المتبع في اعداد قائمة التدفقات النقدية قد يسبب اختلافا مع الأساس الذي تبنى عليه القوائم المالية الأخرى (قائمتي الدخل والمركز المالي) إلا أن هناك ترابط وانسجام ما بين القوائم المالية، وعليه فإن الأساس المتبع لا يحول دون وجود ذلك الترابط.

دراسة بن خليفة حمزة "دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة"، من خلال دراسة حالة لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي-الوادي- هذه الدراسة قدمت كرسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011، هدفت هذه الدراسة الى توضيح دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال اعداد قائمة التدفقات النقدية واشتقاق منها مجموعة من النسب المالية التي تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة سواء سيولة أو ربحية أو سياسات مالية متبعة، وقد توصلت الدراسة الى بعض النتائج نلخصها فيما يلي:

- ان قائمة التدفقات النقدية وبدون القوائم المالية الأخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين، بمعنى أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا عن القوائم المالية الأخرى؛
- أن قائمة التدفقات النقدية لا تكون مفيدة بمعزل عن القوائم المالية الأخرى؛
- أن قائمة التدفقات النقدية ليست عرضة لتحريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل؛
- أن قائمة التدفقات تقدم معلومات هامة حول قدرة المشروع على سداد التزاماته وسداد التوزيعات والفوائد؛
- أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات تساهم في تقييم سيولة وربحية المؤسسة بالإضافة إلى السياسات المتبعة قصد اتخاذ قرارات مناسبة مستقبلا؛

دراسة سالمى محمد الدينوري " قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية"، هذه الدراسة قدمت كرسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2009/2008، حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة المميزات التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي قائمة التدفقات النقدية وكيف يتم تطبيقه في ظل مشروع النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر، واهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها:

- قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا لقائمة الدخل أو الميزانية إنما مكملتها.
- الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم لدلالة على وجود معلومات الأرباح، كما يمثل إشارة لسوق الأوراق المالية عن جودة المعلومات المحاسبية.



## ما يميز هذه الدراسة

ان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تطبيق الدراسة في قسم شبه مستقل، مما يمكننا من اكتشاف معلومات جديدة حول اعداد قائمة التدفقات النقدية، والتعرف على كل مراحل اعداد هذه القائمة، من خلال الحصول على كل البيانات التي استعملت في اعداد هذه القائمة، وكيف تم تحويلها الى شكلها النهائي، بالإضافة الى ان هذه الدراسة تشمل اعداد القائمة وتحليلها ومقارنة النسب المشتقة منها مع النسب القائمة على أساس الاستحقاق.

## هيكل البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول اثنان منها تتعلق بالجانب النظري والفصل الثالث تناولنا من خلاله دراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بالعلمة ولاية سطيف، حيث خصصنا الفصل الأول إلى عرض عام حول الوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للوظيفة المالية ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى مدخل الى التحليل المالي، ثم أدوات التحليل المالي في المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني فكان حول قائمة التدفقات النقدية، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى تبويب وطرق اعداد قائمة التدفقات النقدية، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه تحليل قائمة التدفقات النقدية.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة-العلمة-ولاية سطيف، حيث خصصنا المبحث الأول لتعريف بالمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى اعداد قائمة التدفقات النقدية، اما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه تحليل الوضعية المالية لمؤسسة E.N.A.M.C باستخدام قائمة التدفقات النقدية.

Exercice clos le 31/12/2016

U=DA

ACTIF	NOTE	2016 BRUT	2016 AMORT/PROV	2016 NET	Exercice 2015 NET	PASSIF	NOTE	2016	2015
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>						<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Écart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1.00					Capital émis	2.00		
Immobilisations incorporelles	1.01					Capital non appelé	2.01		
Logiciels informatiques et Assimilés	1.02	28 660 868,88	12 822 121,49	15 838 747,39	6 627 193,74	Primes et réserves	2.02		
Immobilisations corporelles	1.03					Écarts de réévaluation	2.03		
Terrains	1.04					Écart d'équivalence (1)	2.04		
Agencements et aménagements de terrain	1.05					Résultat net de l'exercice	2.05	1 140 976 211,93	696 652 992,42
constructions	1.06					Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.06		
Installations techniques, matériel et outillage industriels	1.07	721 379 946,37	493 135 857,91	228 244 088,46	205 605 062,93	Part de la société consolidante (1)	2.07		
Autres immobilisations corporelles	1.08	95 301 702,66	72 871 017,07	22 430 685,59	28 440 015,84	Part des minoritaires (1)	2.08		
Immobilisations en cours	1.09					<b>TOTAL I</b>	2.09	1 140 976 211,93	696 652 992,42
Immobilisations financières	1.10					<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>	2.10		
Titres mis en équivalence	1.11					Emprunts et dettes financières	2.11		
Autres participations et créances rattachées	1.12					Impôts (différés et provisionnés)	2.12	6 256 080,49	8 096 295,04
Autres titres immobilisés	1.13					Provisions diverses	2.13		
Prêts et autres actifs financiers non courants	1.14					Autres dettes non courantes	2.14		
Produits et charges différés hors cycle d'exploitation	1.15					Provisions et produits constatés d'avance	2.15	943 147 760,89	945 491 836,78
	1.16					<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>	2.16	949 403 841,38	953 588 131,82
	1.17					<b>PASSIFS COURANTS</b>	2.17		
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	1.18	845 342 517,91	578 828 996,47	266 513 521,44	240 672 272,51	Fournisseurs et comptes rattachés	2.18	302 868 902,56	360 784 595,51
<b>ACTIF COURANT</b>	1.19					Impôts	2.19		8 416 962,20
Stocks et encours	1.20	865 866 617,44	66 232 032,44	799 634 585,00	774 026 547,08	Clients créditeurs	2.20	3 840 975,60	228 684 115,85
Fournisseurs et comptes rattachés	1.21					Autres dettes	2.21	72 151 004,54	51 988 911,32
Créances et emplois assimilés	1.22	582 038 426,67	501 533,11	581 536 893,56	823 656 864,64	Trésorerie Passif (intérêts courus)	2.22	653 454 453,20	299 176 575,20
Autres débiteurs	1.23	5 846 105,14		5 846 105,14	4 827 075,87	Provisions et produits constatés d'avance	2.23		
Impôts et assimilés	1.24					<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>	2.24		
Autres créances et emplois assimilés	1.25					<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	2.25	1 815 786 482,81	2 000 939 133,92
Disponibilités et assimilés	1.26					<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	2.26	274 593 570,50	350 698 009,68
Placements et autres actifs financiers courants	1.27					<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	2.27	1 815 786 482,81	2 000 939 133,92
Trésorerie	1.28	162 255 377,67		162 255 377,67	157 756 953,82		2.28		
	1.29	1 616 006 526,92	66 733 565,55	1 549 272 961,37	1 760 266 861,41		2.29		
	1.30	2 461 349 044,83	645 562 562,02	1 815 786 482,81	2 000 939 133,92		2.30		
	1.31						2.31		

الملحق رقم (02): جدول حسابات النتائج لمؤسسة E.N.A.M.C للفترة المالية 2016.

EN AMC  
DIVISION ELECTRICITE

COMPTE DE RESULTAT  
Période du 01/01/2016 au 31/12/2016

U=DA

RUBRIQUE	NOTE	exercice 2016	exercice 2015
		net	net
Chiffre d'affaires	3.00	4 519 431 152,42	3 360 097 332,24
Variation stocks produits finis et en cours	3.01	212 977 816,03	- 72 908 274,75
Production immobilisée	3.02		
Subventions d'exploitation	3.03		
<b>I - Production de l'exercice</b>	3.04	<b>4 732 408 968,45</b>	<b>3 287 189 057,49</b>
Achats consommés	3.05	2 408 449 741,79	1 673 400 568,30
Services extérieurs et autres consommations	3.06	140 388 556,55	70 919 509,70
<b>II - Consommation de l'exercice</b>	3.07	<b>2 548 838 298,34</b>	<b>1 744 320 078,00</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>	3.08	<b>2 183 570 670,11</b>	<b>1 542 868 979,49</b>
Charges de personnel	3.09	356 908 844,18	316 651 328,64
Impôts, taxes et versements assimilés	3.10	173 533 422,32	144 086 640,11
<b>IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>	3.11	<b>1 653 128 403,61</b>	<b>1 082 131 010,74</b>
Autres produits opérationnels	3.12	50 337 533,60	22 753 888,34
Autres charges opérationnelles	3.13	343 250 775,37	302 010 381,37
Dotations aux amortissements et aux provisions	3.14	234 081 710,08	86 923 550,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions	3.15	20 921 877,41	4 827 943,57
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>	3.16	<b>1 147 055 329,17</b>	<b>720 778 911,27</b>
Produits financiers	3.17	9 366 723,45	11 188 361,17
Charges financières	3.18	15 445 840,69	35 314 280,02
<b>VI- RESULTAT FINANCIER</b>	3.19	<b>- 6 079 117,24</b>	<b>- 24 125 918,85</b>
<b>VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>	3.20	<b>1 140 976 211,93</b>	<b>696 652 992,42</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	3.21		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	3.22		
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	3.23	<b>4 813 035 102,91</b>	<b>3 325 959 250,57</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	3.24	<b>3 672 058 890,98</b>	<b>2 629 306 258,15</b>
<b>VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	3.25	<b>1 140 976 211,93</b>	<b>696 652 992,42</b>
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	3.26		
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	3.27		
<b>IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>	3.28		
<b>X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	3.29	<b>1 140 976 211,93</b>	<b>696 652 992,42</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence(1)	3.30		
<b>XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>	3.31		
Dont part des minoritaires (1)	3.32		
Part du groupe (1)	3.33		

الملحق رقم (03): جدول قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة E.N.A.M.C للفترة المالية  
2016.

EN AMC  
DIVISION ELECTRICITE

Tableau des Flux de Trésorerie 2016  
(Méthode directe)

U=DA

LIBELLE	NOTE	EXERCICE 2016	EXERCICE 2015
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>	<b>4.00</b>		
Encaissements reçus des clients	4.01	4 536 708 003	3 197 741 787
Sommes versées aux fournisseurs	4.02	-2 420 943 984	-1 699 468 592
Sommes versés au personnel	4.03	-505 348 517	-408 481 257
Intérêt et autres frais financiers payés	4.04		
Impôts sur résultats payés	4.05	-180 803 060	-136 817 002
<b>Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires</b>	<b>4.06</b>	<b>1 429 612 442</b>	<b>952 974 936</b>
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires (à préciser)	4.07		
<b>Flux de trésorerie nets provenant des activités opérationnelles (A)</b>	<b>4.08</b>	<b>1 429 612 442</b>	<b>952 974 936</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement</b>	<b>4.09</b>		
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	4.10	-71 799 835	-66 407 917
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	4.11		
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières	4.12		
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières (restitution cautions)	4.13		
Intérêts encaissés sur placements financiers	4.14		
Dividendes et quote-part de résultats reçus	4.15		
<b>Flux de trésorerie nets provenant des activités d'investissements (B)</b>	<b>4.16</b>	<b>-71 799 835</b>	<b>-66 407 917</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financement</b>	<b>4.17</b>		
Encaissements suite à l'émission d'actions	4.18		
Dividendes et autres distributions effectuées	4.19		
Encaissements provenant d'emprunts	4.20		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	4.21		
<b>flux de trésorerie net provenant des activités de financement ( C )</b>	<b>4.22</b>		
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi liquidités	4.23	-6 079 117	-24 125 919
Incidences des variations des liaisons internes		-650 581 474	-1 108 848 777
<b>Variation de trésorerie de la période ( A+B+C )</b>	<b>4.24</b>	<b>701 152 016</b>	<b>-246 407 676</b>
<b>Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice</b>	<b>4.25</b>	<b>157 756 354</b>	<b>404 164 030</b>
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	4.26	162 255 378	157 756 354
<b>Variation de trésorerie de la période</b>	<b>4.27</b>	<b>4 499 024</b>	<b>-246 407 676</b>
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>	<b>4.28</b>		
Résultat comptable bénéficiaire	4.29	-696 652 992	-1 094 851 946
Encaissements de l'exercice		4 499 024	-246 407 676
<b>Ecart</b>	<b>4.30</b>	<b>-701 152 016</b>	<b>-848 444 270</b>

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	الاهداء
	كلمة شكر
	المخلص باللغة العربية
	المخلص باللغة الأجنبية
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الاشكال
أ-ح	مقدمة
30-01	الفصل الأول: عرض عام حول الوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية
02	تمهيد
03	المبحث الاول: الإطار النظري للوظيفة المالية
03	المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية وأهميتها ومكانتها في الهيكل التنظيمي
07	المطلب الثاني: خصائص الوظيفة المالية وعلاقتها مع الوظائف الأخرى
07	المطلب الثالث: أهداف الوظيفة المالية
10	المبحث الثاني: مدخل إلى التحليل المالي
10	المطلب الاول: مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي
12	المطلب الثاني: مقومات ومعايير التحليل المالي والجهات المستفيدة منه
17	المطلب الثالث: مجالات ونتائج التحليل المالي
20	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي
20	المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
23	المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
27	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام الأساليب الحديثة
30	خلاصة الفصل
61-31	الفصل الثاني: قائمة التدفقات النقدية
32	تمهيد
33	المبحث الأول: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

33	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشوء وتطور قائمة التدفقات النقدية
36	المطلب الثاني: تعريف قائمة التدفقات النقدية
37	المطلب الثالث: أهمية قائمة التدفقات النقدية واستخداماتها
40	المطلب الرابع: أغراض وأهداف قائمة التدفقات النقدية
42	المبحث الثاني: تبويب وطرق اعداد قائمة التدفقات النقدية
42	المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية
44	المطلب الثاني: طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية
52	المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية
52	المطلب الأول: تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزنة
55	المطلب الثاني: مقاييس قائمة التدفقات النقدية
61	خلاصة الفصل
62	الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة E.N.A.M.C
63	تمهيد
64	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة
64	المطلب الأول: تقديم المؤسسة وطبيعة نشاطها
69	المطلب الثاني: تقديم قسم-الكهرباء-
74	المبحث الثاني: اعداد قائمة التدفقات النقدية
74	المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية
77	المطلب الثاني: اعداد قائمة التدفقات النقدية
81	المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة E.N.A.M.C باستخدام قائمة التدفقات النقدية
81	المطلب الأول: تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية
84	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة E.N.A.M.C بالاعتماد على المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.
91	المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة E.N.A.M.C بالاعتماد على النسب المالية التقليدية ومقارنتها مع المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية
96	خلاصة الفصل
97	الخاتمة
101	قائمة المراجع
107	الملاحق

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
22	..... مؤشرات التوازن المالي	(01)
23	.....نسب السيولة	(02)
24	.....نسب النشاط	(03)
25	.....نسب المديونية	(04)
26	.....نسب الربحية	(05)
36	.....مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي	(06)
47	.....الشكل النموذجي لجدول تدفقات الخزينة-الطريقة المباشرة	(07)
50	.....الشكل النموذجي لجدول تدفقات الخزينة-الطريقة غير المباشرة	(08)
74	.....الميزانية المالية المقارنة(أصول) لسنة 2016 لمؤسسة E.N.A.M.C	(09)
75	.....الميزانية المالية المقارنة(خصوم) لسنة 2016 لمؤسسة E.N.A.M.C	(10)
76	.....جدول حسابات النتائج المقارن لسنة 2016 لمؤسسة E.N.A.M.C	(11)
77	..... قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة لمؤسسة E.N.A.M.C	(12)
79	.....حساب المقبوضات النقدية من العملاء سنة 2016	(13)
79	.....حساب مدفوعات النقدية للموردين سنة 2016	(14)
80	.....حساب مدفوعات النقدية للمستخدمين سنة 2016	(15)
80	.....حساب الضرائب على النتائج المدفوعة	(16)
81	.....تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية	(17)
81	.....تغيرات النقدية التشغيلية لمؤسسة E.N.A.M.C خلال 2015،2016	(18)
83	.....تطور التدفقات النقدية الاستثمارية خلال السنوات 2015،2016	(19)

## فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
5	التنظيم الداخلي للوظيفة المالية في المؤسسة كبيرة الحجم.....	(01)
6	التنظيم الداخلي للوظيفة المالية في المؤسسة متوسطة الحجم.....	(02)
6	التنظيم الداخلي للوظيفة المالية في المؤسسات الصغيرة.....	(03)
67	الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة.....	(04)
71	الهيكل التنظيمي لقسم الكهرباء.....	(05)



الملحق رقم(04): ميزان المراجعة لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة E.N.A.M.C للفترة المالية  
2016.

**BALANCE TFR 2016**

NATURE	COMPTE	SOLDE 2016	SOLDE 2015	VARIATION 2016
			-696 652 992	-696 652 992
AEI	1810213	5 950 246 128	4 523 030 440	-1 427 215 689
AEI	1810215	-2 768 274 199	-1 939 408 023	828 866 176
AEI	1810217	-71 782 301	-52 035 522	19 746 779
AEI	1810233	-1 699 203 326	-1 591 250 119	107 953 207
AEI	1810235	40 538 614	16 545 732	-23 992 882
AEI	1810237	45 104 074	15 948 646	-29 155 427
AEI	1810445		3 715 993	3 715 993
AEI	1810447	-87 122 662	-106 962 890	-19 840 228
AEI	1810453		-6 000	-6 000
AEI	1810455	-570 448 848	-396 641 605	173 807 243
AEI	1810457	-185 603 027	-173 760 077	11 842 950
AEI	8910100	21 267 918		-21 267 918
AEI	8917100	321 936 801		-321 936 801
AEI	8920100	-46 901 123		46 901 123
AMORTIS	280400	-6 445 594	-2 834 164	3 611 430
AMORTIS	280500	-6 376 527	-4 362 887	2 013 640
AMORTIS	28152200	-71 841 364	-71 841 364	0
AMORTIS	28152201	-20 257 475	-14 575 701	5 681 774
AMORTIS	28152202	-34 436 744	-33 385 886	1 050 857
AMORTIS	28152203	-7 476 086	-7 208 882	267 204
AMORTIS	28152204	-22 424 854	-21 953 732	471 122
AMORTIS	28152205	-67 769 549	-63 476 668	4 292 880
AMORTIS	28152206	-178 890 451	-162 396 457	16 493 995
AMORTIS	28152207	-28 076 782	-28 076 782	0
AMORTIS	28152208	-40 696 381	-37 489 014	3 207 368
AMORTIS	2815320	-21 266 172	-18 407 188	2 858 984
AMORTIS	281800	-5 890 180	-5 890 180	0
AMORTIS	281810	-471 072	-430 758	40 313
AMORTIS	281811	-10 657 728	-8 673 834	1 983 894
AMORTIS	2818224	-13 999 035	-10 022 149	3 976 887
AMORTIS	2818318	-40 145 570	-40 145 570	0
AMORTIS	2818320	-19 316	-19 316	0
AMORTIS	2818524	-1 688 117	-1 679 880	8 236
AMORTIS	68100	6 252 820		-6 252 820
AMORTIS	68153	33 696 435		-33 696 435
AMORTIS	68181	2 024 207		-2 024 207
AMORTIS	68182	3 976 887		-3 976 887
AMORTIS	68185	8 236		-8 236

CLTS	41101	159 563 816	157 144 826	-2 418 990
CLTS	41102	150 047	69 297	-80 750
CLTS	411810223	152 205 772	29 844 282	-122 361 490
CLTS	411810302	0	43 257 224	43 257 224
CLTS	411810307	12 284 236	277 166 967	264 882 731
CLTS	411810308	0	65 286 551	65 286 551
CLTS	411810317	34 100 150	117 573 807	83 473 657
CLTS	411810501	7 125 000		-7 125 000
CLTS	41182223	93 928 072	94 278 536	350 464
CLTS	41182302	2 276 696	8 683 696	6 407 000
CLTS	41182306	28 893 725	769 291	-28 124 434
CLTS	41182307	27 273 603	15 232 487	-12 041 116
CLTS	41182308	35 051 912	4 689 805	-30 362 108
CLTS	41182317	25 385 464	7 999 216	-17 386 248
CLTS	41182501	3 298 400	1 660 900	-1 637 500
CLTS	41600	501 533	501 533	0
CLTS	41920	-3 840 976	-3 972 876	-131 900
CLTS	4198306	0	-79 594 501	-79 594 501
CLTS	4198307	0	-3 875 041	-3 875 041
CLTS	4198308	0	-88 367 123	-88 367 123
CLTS	4198317	0	-52 874 574	-52 874 574
CLTS	70120	-665 350 577		665 350 577
CLTS	70128223	-1 988 807 880		1 988 807 880
CLTS	70128306	-578 054 496		578 054 496
CLTS	70128307	-272 795 021		272 795 021
CLTS	70128308	-607 264 155		607 264 155
CLTS	70128317	-374 275 528		374 275 528
CLTS	70128501	-32 750 000		32 750 000
CLTS	70128504	-51 660		51 660
CLTS	70662	-336 000		336 000
CLTS	70686	-16 580 250		16 580 250
CLTS	70900	16 834 415		-16 834 415
ETAT	64200	6 491 480		-6 491 480
ETAT	64582	165 290 800		-165 290 800
ETAT	64585	1 751 142		-1 751 142
ETAT	44550	0	38 674	38 674
ETAT	44700	0	-7 308 312	-7 308 312
FRS	13870	-6 256 080	-8 096 295	-1 840 215
FRS	31100	123 398 886	183 671 558	60 272 672
FRS	31200	30 492 765	392 977 917	362 485 152
FRS	31202	173 247 194	19 610 718	-153 636 475
FRS	31300	7 244 665	16 123 681	8 879 015
FRS	31301	26 358 714	3 732 616	-22 626 097
FRS	37100	187 664 432	116 549 236	-71 115 196
FRS	40120	-2 199 463	-4 175 369	-1 975 906
FRS	40123	-16 361 928		16 361 928
FRS	40130	-791 782	-567 952	223 830

FRS	40133	-104 472 250	-233 327 685	-128 855 435
FRS	40400		-8 764 137	-8 764 137
FRS	40820	-16 432 000		16 432 000
FRS	40833	-162 611 479	-113 949 453	48 662 027
FRS	60100	178 261 378		-178 261 378
FRS	60101	2 198 912 397		-2 198 912 397
FRS	60210	14 365 128		-14 365 128
FRS	60730	4 543 376		-4 543 376
FRS	60738222	0		0
FRS	60738308	12 206 503		-12 206 503
FRS	60781	0		0
FRS	60783	160 961		-160 961
FRS	61101	15 389 733		-15 389 733
FRS	61102	87 886 432		-87 886 432
FRS	6118224	0		0
FRS	6118228	0		0
FRS	6138202	2 505 284		-2 505 284
FRS	61508	0		0
FRS	61700	40 130		-40 130
FRS	61830	6 730		-6 730
FRS	62210	5 265		-5 265
FRS	62300	5 641 455		-5 641 455
FRS	62412	937 430		-937 430
FRS	625001	910 832		-910 832
FRS	625011	17 624		-17 624
FRS	62510	1 046 191		-1 046 191
FRS	62550	11 774 161		-11 774 161
FRS	62600	407 558		-407 558
FRS	62630	1 441 596		-1 441 596
FRS	62680	12 378 117		-12 378 117
FRS	62730	0		0
FRS	62790	20		-20
FRS	65700	44 074		-44 074
FRS	75700	-3 435 225		3 435 225
IMMOB	20400	20 606 308	5 769 684	-14 836 624
IMMOB	20500	8 054 561	8 054 561	0
IMMOB	2152200	71 841 364	71 841 364	0
IMMOB	2152201	66 971 825	49 731 230	-17 240 595
IMMOB	2152202	47 835 176	47 835 176	0
IMMOB	2152203	8 097 583	8 097 583	0
IMMOB	2152204	24 250 375	24 250 375	0
IMMOB	2152205	96 112 396	87 505 176	-8 607 220
IMMOB	2152206	280 705 079	262 042 863	-18 662 217
IMMOB	2152207	28 076 782	28 076 782	0
IMMOB	2152208	62 729 890	62 729 890	0
IMMOB	215320	34 759 477	22 306 298	-12 453 179
IMMOB	21800	5 890 180	5 890 180	0

IMMOB	21810	725 961	725 961	0
IMMOB	21811	27 513 140	27 513 140	0
IMMOB	218224	19 270 001	19 270 001	0
IMMOB	218318	40 145 570	40 145 570	0
IMMOB	218320	19 316	19 316	0
IMMOB	218524	1 737 535	1 737 535	0
Incidences v t change	66600	15 445 841		-15 445 841
Incidences v t change	76600	-9 366 723		9 366 723
PERS	42120	-28 500 595	-28 373 670	126 925
PERS	42288	-1 130 464	-993 066	137 398
PERS	42500	5 846 105	4 675 371	-1 170 735
PERS	42590	0	151 705	151 705
PERS	42800	-10 546 841	-9 463 048	1 083 793
PERS	43100	-3 177 693	-3 073 343	104 350
PERS	43110	-8 709 902	-8 402 268	307 635
PERS	43200	-478 379	-347 526	130 852
PERS	43201	-890 159	-1 039 992	-149 833
PERS	43210	-257 517	-287 423	-29 906
PERS	44210	-1 132 448	-1 147 324	-14 877
PERS	46718	0	-8 575	-8 575
PERS	46800	-490 553		490 553
PERS	63100	28 980 192		-28 980 192
PERS	63120	365 844 385		-365 844 385
PERS	63130	16 538 474		-16 538 474
PERS	63500	81 154 960		-81 154 960
PERS	63700	13 391 192		-13 391 192
PERS	63800	598 600		-598 600
PROV	15300	-280 123 416	-331 032 190	-50 908 774
PROV	15310	-21 991 312	-34 447 540	-12 456 228
PROV	15881	-641 033 033	-510 946 496	130 086 537
PROV	39120	-34 874 804	-24 581 308	10 293 496
PROV	39130	-31 075 544	-38 259 129	-7 183 585
PROV	39550	-281 685	-281 685	0
PROV	48101	-16 836 454	-69 065 611	-52 229 157
PROV	49110	-415 809	-415 809	0
PROV	49118	-85 724	-85 724	0
PROV	68301	12 684 359		-12 684 359
PROV	68302	8 303 548		-8 303 548
PROV	68503	7 920 350		-7 920 350
PROV	68381	159 214 867		-159 214 867
PROV	78501	-4 810 440		4 810 440
PROV	78502	-16 111 438		16 111 438
PROV	63120	-149 598 958		149 598 958
STOCKS	33100	59 716 367	28 638 255	-31 078 113
STOCKS	35100	29 091 422	22 504 338	-6 587 084

STOCKS	35500	228 652 173	53 340 351	-175 311 822
STOCKS	72301	-59 716 367		59 716 367
STOCKS	72401	22 050 374		-22 050 374
STOCKS	72402	-175 311 822		175 311 822
STOCKS	65700	1 983		-1 983
STOCKS	75700	-1 186		1 186
		-162 255 378	-157 756 354	4 499 024